

Distr.: General
18 July 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

بالإنابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية وبموجب الفقرة ٢ من القرار ١٦٥٤ (٢٠٠٦)، أتشرف بأن أقدم طيه
تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها
وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أوزوالدو دي ريفيرو
رئيس اللجنة



المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)

يتشرف فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يقدم طيه تقريره
موجب الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٦٥٤ (٢٠٠٦).

(توقيع) إيريرا ديغين كا

(توقيع) جوزيف أندريه جاك بويسون

(توقيع) ريكو كاريش

(توقيع) أبدولايي سيسوكو

(توقيع) جان لوك غاليه

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٦	٧-١	أولا - مقدمة
٧	١٤-٨	ألف - المنهجية
٨	٢١-١٥	باء - السياق
١٠	٥١-٢٢	ثانيا - الحركة غير المشروعة للأسلحة النارية
١٠	٢٢	ألف - منهجية التحقيقات
١٠	٣٠-٢٣	باء - الاتجار بالأسلحة على الصعيد الداخلي
١٢	٣٢-٣١	جيم - عمليات التهريب في مناطق الحدود
		دال - المساعدة التي تقدمها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فريق الخبراء
١٣	٣٩-٣٣	هـ - المساعدة المقدمة إلى فريق الخبراء من بلدان الجوار
١٤	٤٢-٤٠	واو - برنامج المعايير في كافة مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٥	٤٥-٤٣	زاي - اتصالان مهمان
١٥	٤٧-٤٦	حاء - التوصيات
١٦	٥١-٤٨	ثالثا - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
١٧	٥٦-٥٢	رابعا - الطيران المدني
١٨	١٢٢-٥٧	ألف - لمحة عامة
١٨	٥٨-٥٧	باء - تحديد الرحلات الجوية المشبوهة
١٩	٦٩-٦٢	١ - تحديد وكلاء النقل
٢١	١٠١-٧٠	٢ - مشكلة النقل الجوي للأسلحة والذخائر
٢٨	١٠٥-١٠٢	جيم - التوصيات

دال -	استجابة الدول للتدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٦	
٢٩	و ١٦١٦ (٢٠٠٥) و ١٦٥٤ (٢٠٠٦)	١٢٢-١٠٦
٢٩	١ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١٩-١٠٧
٣٢	٢ - أوغندا	١٢١-١٢٠
٣٢	٣ - رواندا	١٢٢
٣٢	خامسا - تمويل انتهاكات حظر الأسلحة	١٥٦-١٢٣
٣٢	ألف - تحويل الموارد الطبيعية من أجل توفير التمويل لانتهاكات حظر الأسلحة ١٤١-١٢٣	
٣٤	١ - سانجيفان روبرا	١٣٠-١٢٦
	٢ - حقوق الامتياز المملوكة لأفراد مجهولي الهوية أو ذوي مراكز مشبوهة	١٣٤-١٣١
٣٦	٣ - الامتيازات المتنازع على ملكيتها	١٣٦-١٣٥
٣٧	٤ - التشكك في نزاهة صادرات الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤٤-١٣٧
٣٩	باء - نظم مراقبة المعادن الثمينة	١٤٧-١٤٥
٤٠	جيم - خامات المعادن المشعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٧-١٤٨
٤٣	دال - التوصيات	١٥٩-١٥٨
٤٣	سادسا - الجمارك وحركات الهجرة	١٩٥-١٦٠
٤٤	ألف - الحالة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٨٤-١٦٤
٤٤	١ - الجمارك	١٦٤
٤٤	(أ) آليات الغش في مجال التصدير في كاتانغا	١٧٨-١٦٥
٤٨	(ب) في مقاطعة إيتوري	١٨٣-١٧٩
٤٩	٢ - الهجرة	١٨٧-١٨٤
٤٩	باء - جهود السلطات الكونغولية لاستعادة السيطرة	١٨٩-١٨٨
٥٠	جيم - التعاون الدولي	١٩١-١٩٠

٥٠	١٩٤-١٩٢		التعاون مع دول المنطقة	دال -
٥١	١٩٥		توصيات	هاء -
٥١	٢٠٩-١٩٦		التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفريق الخبراء	سابعا -
٥١	١٩٩-١٩٨		جمهورية الكونغو الديمقراطية	ألف -
٥١	٢٠٣-٢٠٠		رواندا	باء -
٥٢	٢٠٩-٢٠٤		أوغندا	جيم -
٥٣	٢١٢-٢١٠		العلاقات الإقليمية والدولية	دال -
٥٤	٢١٦-٢١٣		الامتنال للجزاءات المالية وحظر السفر	ثامنا -
٥٧	٢١٨-٢١٧		التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء	تاسعا -
٥٧	٢٢١-٢١٩		ظروف عمل فريق الخبراء	عاشرا -
			المرفقات	
٥٨			البلدان التي زارها فريق الخبراء	الأول -
			قائمة بحوادث الطيران التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ آخر مهمة قام بها	الثاني -
٦١			فريق الخبراء	
٦٢			كاساي الشرقية: تراخيص التنقيب والاستغلال	الثالث -
٦٥			القضايا التي أحيلت إلى لجنة التقييم	الرابع -
٦٧			قائمة الشركات الوهمية الاثنتين والخمسين	الخامس -
			حالة الشركات التي أبلغت شعبة المناجم في كاتانغا بأنها لا تحمل أرقام سجلات تجارية وليست لها	السادس -
٦٩			أي مركز قانوني	

أولا - مقدمة

١ - فرض مجلس الأمن بموجب قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) حظر توريد الأسلحة على الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعة إيتوري وفي محافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. وفي القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، وسع المجلس نطاق الحظر ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكملها، وبيّن الاستثناءات من الحظر وعزز آلية رصدته وطلب في الأخير إلى الدول أن تكفل تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار وتقدم تقارير عن ذلك.

٢ - وفي القرار ١٦١٦ (٢٠٠٥) مدد مجلس الأمن إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ سريان أحكام الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بصيغتها التي عدلت ومُدد العمل بها بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، وأكد مجددا الفقرات ٢ و ٦ و ١٠ والفقرات من ١٣ إلى ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). واستعرض المجلس أيضا ولاية فريق الخبراء.

٣ - وأشار المجلس كذلك، في قراره ١٦٥٤ (٢٠٠٦)، إلى قراراته السابقة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القرارين ١٦١٦ و ١٦٤٩، وأعلن عن عزمه على إنفاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) ضد الأشخاص والكيانات التي تتصرف في انتهاك لهذا الحظر. وأكد مجلس الأمن من جديد لزوم أن تتعاون جميع الأطراف وجميع الدول تعاوناً تاماً مع عمل فريق الخبراء وأن تكفل توفير الإمكانية الفورية ودون عائق للاتصال بالأشخاص والحصول على الوثائق والوصول إلى المواقع مما يعتبره فريق الخبراء ذا صلة بتنفيذ ولايته.

٤ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بإعادة إنشاء فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) والفقرة ٢١ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار ولفتره تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٥ - وفي رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، أبلغ الأمين العام المجلس بتكوين فريق الخبراء. ويتألف الفريق الذي يرأسه إبراهيم ديغان كا (السنغال) من الخبراء التالية أسماؤهم:

- جاك أ.ج. بويسون (كندا، خبير في شؤون الاتجار بالأسلحة)
- إنريكو كاريش (سويسرا، خبير في الشؤون المالية)
- أدولاي سيسوكو (مالي، خبير في شؤون الطيران)
- جان لوك غالي (فرنسا، خبير في الجمارك ومراقبة الحدود)

ويساعد فريق الخبراء خبيران استشاريان هما دافيد هاكسفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وبيتر دانسارت (بلجيكا)، بالإضافة إلى مانويل بريسان، المسؤول عن الشؤون السياسية بالأمانة العامة.

٦ - ويود فريق الخبراء أن يعرب عن شكره للسفير ويليام لاسي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام، ولموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما قدموه من دعم لوجستي وعلى تعاونهم المتواصل في مجال تبادل المعلومات. ويعرب فريق الخبراء عن شكره لمكاتب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا وغوما ولومومباشي، فضلا عن مكثي الاتصال التابعين للبعثة في كمبالا وكيغالي.

٧ - ويتقدم فريق الخبراء في الأخير بالشكر إلى بعثة عملية الأمم المتحدة في بوروندي على التسهيلات التي قدمتها للفريق طيلة فترة إقامته في بوجمبورا.

ألف - المنهجية

٨ - أتيحت لفريق الخبراء سبعة أسابيع لإجراء تحقيقات ميدانية قبل إعداد التقرير، إضافة إلى أسبوعين لإجراء تحقيقات بعد تقديم مشروع التقرير. وخلال هذه الفترة، اجتمع الفريق مع السلطات الحكومية وتابع تحقيقاته على الأرض، ولا سيما في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكاتانغا. وفي المنطقة اجتمع الفريق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وكينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٩ - وعلى الصعيد الدولي، اجتمع فريق الخبراء مع حكومات ألمانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والجمهورية العربية الليبية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وسعى إلى تتبع بعض خطوط التمويل، كان الفريق ينوي أيضا زيارة بعض البلدان المنتجة للأسلحة، ولكن لم يتسن له القيام بذلك لضيق الوقت.

١٠ - ولتمكين الدول من الاستعداد لزيارات الفريق، تضمنت مذكرات شفوية بُعثت قبل موعد الزيارات بشهر واحد، قائمة بالمعلومات المطلوبة. وواصل فريق الخبراء اتصالاته مع بعض الحكومات بعد الزيارات، لتذكيرها بالوثائق والمعلومات التي يحتاجها لإنجاز مهمته.

١١ - وواصل فريق الخبراء، منذ أن اعتمد مجلس الأمن قائمة الأفراد والكيانات الخاضعة لحظر السفر والجزاءات المالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تذكير بعض الحكومات في المنطقة والمؤسسات المالية بضرورة الامتثال لهذه التدابير.

١٢ - وفي مجال الاتجار بالأسلحة، قام فريق الخبراء بتعقب الأسلحة النارية على ثلاثة مستويات: على الصعيد الدولي انطلاقاً من البلدان المنتجة للأسلحة، وعلى الصعيد الإقليمي انطلاقاً من منطقة البحيرات الكبرى وعلى الصعيد المحلي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٣ - أما المنهجية التي اعتمدها فريق الخبراء في تحقيقاته المتعلقة بالتداول غير المشروع للأسلحة، والطيران المدني، ومراقبة الحدود والهجرة والتمويل، فقد أثبتت وفقاً للمبادئ التوجيهية المبينة في الفقرات من ١٠ إلى ١٣ من تقرير فريق الخبراء الذي قدم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/53، المرفق).

١٤ - وقدم الفريق إلى رئيس اللجنة تقريرين مؤقتين عن التقدم المحرز في التحقيقات التي أجراها على الميدان. وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٥٤ (٢٠٠٦)، قدم السيد إبراهيم ديغان كا، رئيس فريق الخبراء، تقرير منتصف المدة إلى اللجنة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

باء - السياق

١٥ - بدأ فريق الخبراء صياغة تقريره النهائي قبل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشهرين.

١٦ - وستجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد الاستفتاء بسبعة أشهر في ظروف تتسم بتحسين الحالة الأمنية إلا في بعض المناطق في الشمال الشرقي حيث تظل احتمالات حدوث عنف أثناء الانتخابات كبيرة. وتشمل هذه الاحتمالات ما يلي: ضعف سلطة الدولة، ونقص قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إدارة الأزمة بكفاءة، ووجود محاربين غير مدمجين وجماعات مسلحة غير مشروعة. ومن الأخطار الأخرى المحتملة الاستقطاب العرقي من خلال الحملة السياسية والتضليل الإعلامي. وكل هذه المسائل لا تشكل تهديدات محتملة للأمن العام في البلد فحسب، بل أيضاً لسير عملية الانتخابات المقبلة في جو سلمي.

١٧ - وفي ميدان الإصلاحات الأمنية، لاحظ فريق الخبراء إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الإدماج. وإن كانت العملية لا تزال لم تكتمل بعد وتتطلب مزيداً من الدعم. ولما كان السلام والأمن في البلد يتوقفان أساساً على نجاح الإصلاح الأمني، فإن فريق الخبراء يحث السلطات الكونغولية على تجديد جهودها من أجل إنهاء عملية الإدماج على وجه السرعة.

١٨ - ويرحب فريق الخبراء بالإجراءات الحازمة التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

ضد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد. والفريق على وعي أيضا بالاعتداءات التي ارتكبتها وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبورود تقارير متواترة عن تسللها إلى المنشآت الصناعية (المناجم)، وهو يشعر بالقلق إزاء ذلك. ويعتبر الفريق أن هذه الأعمال من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تهدد أمن الدولة والعملية الانتخابية.

١٩ - ولا يزال التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية في مقاطعة إيتوري وفي كيفو الشرقية وكيفو الغربية وفي شمال كاتانغا ووسطها، بقصد تمويل الجماعات المسلحة المتمردة والأطراف الفاعلة السياسية على حد سواء، يحرم البلد وسكانه من ثرواتهم ويفسد سعيهم نحو تحقيق السلام والأمن.

٢٠ - وتتفاقم التحديات الكبيرة التي تواجه الانتخابات المقبلة، وعدم الاستقرار الداخلي في الشمال الشرقي، واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية، وبطء إدماج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بسبب مخايب الأسلحة المنتشرة في مختلف أنحاء البلد وبسبب الأسواق الداخلية للأسلحة التي تُغرق بالأسلحة والذخائر. وعلاوة على ذلك، أدت المشاكل المستحكمة المتعلقة بسهولة اختراق الحدود، والنقص المستمر في مراقبة المجال الجوي وضعف رصد التدفقات المالية إلى قيام بيئة مواتية إزاء انتهاكات الحظر. ويعتبر الفريق أن توثيق التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون ضروريا للتصدي لهذه التهديدات، ولا سيما طيلة فترة الاقتراع وبعد الانتخابات.

٢١ - وأخيرا، يشجع فريق الخبراء المجتمع الدولي على التركيز على تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلة تقديم الدعم للبلد ولؤوسساته، لتمكينه من مجابهة التحديات الرئيسية الماثلة أمامه. ومنها: إيجاد إدارة كفؤة ونظام قضائي مستقل وجيش محترف وموحد بشكل كامل وثقافة للإدارة الرشيدة وتقاسم أكثر توازنا للموارد الوطنية. ويرى فريق الخبراء أن ذلك يشكل أكثر الاستراتيجيات فعالية في الأجل الطويل لكبح جماح العنف، وأفضل استجابة للأمال العريضة التي تراود السكان الكونغوليين.

ثانيا - الحركة غير المشروعة للأسلحة النارية

ألف - منهجية التحقيقات

٢٢ - أبقي فريق الخبراء، خلال فترة ولايته الحالية، على المنهجية التي اعتمدها أثناء فترة ولايته السابقة. وواصل تحقيقاته في مجالين، وهما: أعمال التهريب في مناطق الحدود، والاتجار بالأسلحة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - الاتجار بالأسلحة على الصعيد الداخلي

٢٣ - يشكل الاتجار بالأسلحة والذخائر على الصعيد الداخلي، سواء عن طريق الحيازة غير المشروعة أو التحويلات عن المسار المشروع، كما وردت الإشارة في عدة تقارير مستقلة، تهديدا حقيقيا لعملية السلام.

٢٤ - وتشكل أوجه النقص في وضع قوائم جرد بالأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارتها، وتقاسمها عوامل تسهل الحيازة أو عمليات التحويل غير المشروعة لمسارات الأسلحة. ولا تتمتع قواعد البيانات القليلة المتوفرة بالدقة الكافية التي تسمح بإجراء تحقيقات دقيقة.

٢٥ - وقام فريق الخبراء، بموجب ولايته الأخيرتين، بتقديم طلبات إلى العديد من البلدان المنتجة لهذه الأسلحة من أجل تقديم المساعدة في فرز الأسلحة التي عثر عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى الوقت الحالي، لم تسمح النتائج التي تم التحصل عليها للفريق بالتقدم في تحقيقاته. ولا يزال الفريق بانتظار ورود إجابات من العديد من هذه البلدان.

٢٦ - وذكر المصنعون في ردودهم أنه نظرا لتقادم تواريخ التصنيع، لم تعد معظم البيانات متاحة.

٢٧ - وفي معظم البلدان المصدرة، لم يشترط تحديد قطع الأسلحة كل على حدة، أو وضع أرقام متسلسلة لها، ولذا كانت جميع الإجابات المتعلقة بطلب المعلومات سلبية.

٢٨ - وعقدت في منتديات مختلفة مناقشات عن مدة الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالأسلحة من طرف جهات التصنيع، فضلا عن الحاجة إلى تحسين الشروط المتعلقة بتقديم مواصفات دقيقة للأسلحة في وثائق التصدير، ومن أبرز هذه المنتديات مبادرة الأمم المتحدة للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

٢٩ - أما معظم الصعوبات التي صادفها فريق الخبراء في تحقيقاته في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي طلبات الاستفسار التي تقدم بها لدول الحوار والبلدان المنتجة للأسلحة،

فتعود بصفة مباشرة إلى عدم توفر بيانات سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو لدى المصنعين، أو فيما يخص وثائق التصدير.

٣٠ - وإذا ما أضفنا إلى هذه المصاعب أن الأسلحة الموجودة حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا توجد لها قوائم جرد وليست محددة بشكل صحيح، ولا تحمل علامات تسجيل بشكل يسهل إدارتها، تتضح الصعوبات الجمة التي تكتنف التحقيقات. ويعمل عدم توفر قوائم جرد دقيقة على تسهيل الاتجار بالأسلحة إلى حد بعيد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

الحالات التي درست

- **الأسلحة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تحصل عليها متمردو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.** تقدم عملية التحقيق التي قام بها فريق الخبراء في غوما مثالا ملموسا لأهمية وجود قواعد بيانات دقيقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قام الفريق بتحديد ما يزيد على ٣ ٠٠٠ قطعة سلاح، ووضع قوائم بجردها، ذات صلة ببرامج نزع السلاح المختلفة في المنطقة. وقد أبلغ لاحقا عن تدمير هذه الأسلحة أو إعادتها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لتوزيعها على الوحدات المدججة، بما يتفق مع معايير التصرف التي تعمل بها برامج جمع الأسلحة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، شرع فريق الخبراء في عملية تحقيق ثانية في الأسلحة ذات الصلة بنفس هذه البرامج لترع السلاح. وتمكن الفريق من خلال مقارنة أجزائها مع عملية التحقق التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من تحديد الأسلحة التي سبق تسليمها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن مجموعة الأسلحة المستعادة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في برنامج نزع السلاح تم تنفيذه. وعلى الرغم من أن المعلومات التي وردت عن الأفراد وأسلحتهم، المقدمة إلى مختلف المسؤولين عن برامج نزع السلاح، هي على درجة من الدقة تكفي لتلبية احتياجات هذه البرامج، فإن هذه المعلومات نفسها لا تتمتع بدرجة كافية من الدقة تفي باحتياجات فريق الخبراء وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحقوقيين الدوليين، لأجل المكافحة الفعالة لتجارة التهريب وحركة الأسلحة داخل البلاد. ويجب أن يتسم ما يرد من معلومات بمزيد من الدقة، وأن يتم إجراء تحقيقات، حتى يتسنى مطابقة قوائم الأسلحة التي ضبطت في الآونة الأخيرة بالبيانات الفعلية التي تحتفظ بها السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- التحقيق بشأن سرقة ذخائر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة بونيا: يشير تقرير لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكن الفريق من تأكيد ما جاء فيه من معلومات مع منسق اتصالات الفريق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووزارة الدفاع، إلى أن خمس صفائح تحتوي على ذخائر سُرقَت من هذه القوات في منطقة بونيا. وتقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق في المسألة حاليا، وقد أُلقي القبض على شخص، ولا يزال رهن الاحتجاز. وطلب الفريق إلى وزارة الدفاع تزويده في أقرب فرصة ممكنة بآخر المعلومات بشأن نتائج التحقيق.
- برامج غير معتمدة لاستعادة الأسلحة: أُبلغ عن حالتين محددين لبرامج جمع أسلحة لا تخضع لرقابة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لا تخضع لرقابة البعثة أو إشراف المجتمع الدولي. ويتمثل البرنامج الأول منها في مبادلة الدراجات بالأسلحة المعادة، في منطقة لوبومباشي، وينظم هذا البرنامج القس مولوندا. أما البرنامج الثاني، فينظمه قس آخر يقوم في إطاره بمبادلة معادن لصنع سقوف المنازل مقابل ما يسترد من أسلحة، في منطقة غوما. ويتم إجراء تحقيقات أكثر تدقيقا في هذين البرنامجين غير الخاضعين للرقابة.
- القبض على مواطن من بوروندي: وفقا لمصادر معينة، أُلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض على مواطن بوروندي في كافيمفيرا في كيغو الجنوبية، وكان بحوزته خمس قطع من الأسلحة النارية و ٣٠٠٠ خرطوشة ذخائر، كان يعتزم نقلها إلى بوروندي لصالح القوات البوروندية الوطنية للتحرير. واعترف هذا الشخص بأنه حصل على الأسلحة والذخائر من ضابط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقابل الفريق مسؤولين في وزارة الدفاع أكدوا صحة هذه المعلومات، وأوضحوا للفريق أن هناك تحقيقات يجري في هذه المسألة. وفي ضوء ذلك، طلب الفريق من وزارة الدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية تزويده بنسخة من نتائج التحقيقات.

جيم - عمليات التهريب في مناطق الحدود

٣١ - على مستوى أنشطة التهريب الحدودية، يتضح من تقارير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقارير منظمات أخرى، بالإضافة إلى التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء، أن الأسلحة لا تزال تدخل إلى البلاد عبر الحدود التي تظل سهلة الاختراق. فانهدام الرقابة في المناطق الحدودية وسهولة الدخول إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية في قطاعات البحيرات الكبرى، يجعلان عملية منع دخول الأسلحة والعتاد العسكري، واعتراضها، أمراً صعباً.

٣٢ - وفي مقابل ذلك، فإن التحسينات التي أُدخلت على مستويات الرقابة في المطارات الكونغولية يمكن أن تسهم تدريجياً في الحد من دخول الأسلحة عن طريق الجو.

دال - المساعدة التي تقدمها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فريق الخبراء

٣٣ - قام كل من وزارة الدفاع ومكتب المستشار العسكري لرئيس الدولة، كلا على حدة، بتعيين مسؤول اتصالات لمساعدة الفريق في تحقيقاته. وقد ساعد تعيينهما الفريق في القيام بجمع المعلومات.

٣٤ - وبفضل هذه المساعدة، أمكن لفريق الخبراء أن يقف على وجود أوجه نقص ملحوظة في إدارة قوائم جرد الأسلحة والعتاد العسكري. وحتى الوقت الحاضر، لا توجد لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قاعدة بيانات مركزية لهذا الغرض. وتوجد معظم البيانات المتعلقة بالأسلحة والعتاد العسكري في حوزة القادة العسكريين للمناطق، ويتأخر هؤلاء في تزويد قيادة الأركان العامة للدولة بقوائم الجرد الكاملة. وأمكن من خلال عمليات التحقيق التي أجراها الفريق، على مستوى المناطق والوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اكتشاف أوجه نقص ملحوظة في إدارة قوائم الجرد التابعة لهذه الجهات. ولم تتمكن الوحدات، وصولاً إلى مستوى قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى نطاق الأقاليم، من تقديم أية سجلات بقوائم جرد الأسلحة أو العتاد العسكري إلى الفريق.

٣٥ - وهذا النقص الكبير في القدرات في إدارة قوائم الجرد لا يسمح لقيادة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتأكيد عدد قطع الأسلحة التي تمتلكها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد قطع الأسلحة التي يتم استلامها عبر برامج نزع السلاح المختلفة. وهذا الوضع مدعاة للقلق، بل مصدر للخطورة.

٣٦ - ويؤدي عدم وجود معلومات مركزية بشأن قوائم الجرد إلى إلحاق الضرر بعمليات تزويد القوات المسلحة بالإمدادات. وأصبح من الصعب بالنسبة لقيادة الأركان العامة تحديد احتياجات أفراد قواتها العسكرية إذ ليست لديها معلومات عن نوع الأسلحة التي يستخدمونها أو أعدادها أو أحجامها. وهذا الوضع نفسه يعرض للخطر بنفس القدر أمن القوات الدولية التي تدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى مجموعات السكان الذين تناط بهذه القوات مسؤولية حمايتهم.

٣٧ - وتعوق أوجه النقص المذكورة أيضا في قوائم الجرد عمل الفريق تماما، إذ تحرمه من كافة الإمكانيات اللازمة لمقارنة المعلومات التي يحتفظ بها بشأن المعاملات المشبوهة مع قوائم جرد محددة.

٣٨ - ومن ناحية إيجابية، استفاد فريق الخبراء من تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما سمح له بالتمييز بشكل أفضل بين النقل المشروع وغير المشروع للأسلحة والعتاد العسكري. وقدمت وزارة الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الفريق وثائق تثبت أن بعض هبات ومشتريات العتاد العسكري قد تم الحصول عليها بشكل يمثل لأحكام القرارين ١٥٣٣ (٢٠٠٤) و ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

٣٩ - وحتى يتمكن الفريق من الاطلاع على هذه الوثائق، يود أن يذكر أيضا أن على جميع البلدان، أو المؤسسات، أو الأفراد الذين قاموا بمنح أسلحة أو عتاد عسكري، أو بيعها، إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الإبلاغ عن هذه المعاملات إلى لجنة الجزاءات، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هاء - المساعدة المقدمة إلى فريق الخبراء من بلدان الجوار

٤٠ - قام الفريق بزيارتين إلى أوغندا ورواندا، في بداية العمل بولايتيه، للحصول على المعلومات التي ورد طلبها في رسائل وجهها الفريق.

٤١ - غير أنه للأسف، في حالة أوغندا، لم تسمح السلطات الحكومية للفريق بزيارة مصنع الأسلحة والذخائر في ناكاسونغولا، على الرغم من مطالبات الفريق المتكررة بذلك، في إطار ولاياته السابقة.

٤٢ - وعلى العكس من ذلك، أظهرت رواندا تعاوناً طيباً بإتاحتها الفرصة للفريق للوصول إلى مقاتلي ميوتيبوتسي، وذلك بإعطاء أرقامهم المتسلسلة، بالإضافة إلى التقاط صور لهم.

الحالات التي درست:

- عدم الإبلاغ عن الأسلحة الممنوحة للجنود الكونغوليين في اللواء العسكري السابع المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. تلقى الفريق معلومات تفيد بأن اللواء السابع المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمركز في وسط مركز الإدماج لكيثونا تلقى أسلحة وعتادا عسكريا من السلطات الأنغولية. وقابل الفريق ممثلا لحكومة أنغولا صرح بأن حكومته قامت

فعلا بتزويد هذا اللواء بالأسلحة والبدل العسكرية. وذكر الفريق ممثل أنغولا بالالتزام المترتب على جميع البلدان بإشعار لجنة الجزاءات، وإشعار البعثة، عملاً بأحكام القرارين ١٥٣٣ (٢٠٠٤) و ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، بجميع المبيعات أو الهبات من المعدات المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال فريق الخبراء في انتظار رد أنغولا على التفاصيل المتعلقة بمبتهلها.

واو - برنامج المعايير في كافة مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٣ - شرع الفريق، بالتعاون مع البعثة، في عملية معايرة بأخذ عينات من الأسلحة والذخائر في كامل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤكد نتائج هذه العملية أنواع الأسلحة المستخدمة في مناطق الصراع، والبلدان المصنعة لها. وقد وُجّهت طلبات لإجراء فرز للمعلومات في هذا الصدد. ويعتزم الفريق كذلك مواصلة زيارته للبلدان المنتجة في إطار ولايته المقبلة. ويحدّد عدم توفر بيانات مركزية وعدم وجود علامات تسجيل للأسلحة من فعالية عمل اللجنة بشكل كبير، في هذا المجال أيضاً.

٤٤ - وأمكن تحقيق تقدم ملحوظ أيضاً فيما يخص تحديد الذخائر. ويشجّب الفريق عدم وجود تسجيل للذخائر، الأمر الذي يساهم في تسهيل الاتجار غير المشروع بها. وفي إطار مبادرة المعايير هذه، قدمت البعثة إلى الفريق مساعدة جديرة بوافر التقدير.

٤٥ - وبفضل تعاون المسؤولين عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج نزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، تمكن الفريق من الحصول على معلومات مفصلة عن عدد قطع الأسلحة التي تخلى عنها المتمردون، سواء ما سلّم منها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو ما تم تدميره.

زاي - اتصالان مهمان

٤٦ - أمكن من خلال لقاء تم مع القائمين على برنامج الهيكل العسكري المدمج التأكد من أن تقدماً ملحوظاً قد أمكن إحرازه على مستوى الإدماج. بيد أنه تجدر الملاحظة أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى دعم متواصل من المنظمات المشاركة في هذا الجهد حتى يتسنى لها الدفع قدماً ببرامجها. ويتعين أيضاً على جمهورية الكونغو الديمقراطية كفالة الشروع، في أسرع وقت ممكن، في المرحلة الثالثة لخطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للإدماج التي تتعلق بالحرس الجمهوري والوحدات التي لم تدمج حتى الآن. ومن العوامل التي لا تزال مبعث قلق لفريق الخبراء ما وقع من حالات

فرار جنود مدججين حديثا ووقوع بعض أسلحتهم في أيدي أفراد متمردين أو مجموعات متمردة.

٤٧ - وقابل الفريق مسؤول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن برنامج العمل المعني بالأسلحة الخفيفة والألغام. ويعتقد الفريق بشدة أن هذا البرنامج هو وسيلة مهمة للحد بصفة ملحوظة من العنف في البلاد. ويشجع الفريق الجهود المبذولة من طرف جميع المشاركين في هذا البرنامج. وإن إنشاء لجان المواطنين في المدن والقرى المستهدفة، فضلا عن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية لمكافحة جهود نزع السلاح، باعتبار ذلك دعائم يقوم عليها البرنامج، عوامل قيمة بإيجاد مناخ يستتب فيه الأمن للمواطنين الكونغوليين. ويعتقد الفريق أيضا أن هذا البرنامج الإنمائي سيساهم بشكل كبير في الحد من انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة. ويؤيد المسؤولون عن هذا البرنامج التوصيات التي رفعها الفريق في تقريره الأخير عن أساليب الإدارة المثلى لقوائم جرد الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وحيازة هذه الأسلحة.

حاء - التوصيات

٤٨ - يواصل الفريق توصيته بأن تخضع جميع الأسلحة الموجودة بحوزة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو الموردة إليها، بما فيها تلك الموجودة لدى الأولوية المدججة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلك المستلمة في إطار برامج نزع السلاح، لعمليات تسجيل ووضع علامات مستقلة، وفقا لنظام خاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يحظى بدعم المجتمع الدولي.

٤٩ - ويتفق هذا النهج الصارم للتسجيل ووضع العلامات مع برنامج عمل الأمم المتحدة، بغية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه؛ كما يتفق أيضا مع أحد الأهداف التي وضعتها لجنة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، التابعة لوزارة الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا ما أمكن ترجمة هذا النهج إلى واقع ملموس فقد يتسنى لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم نموذجا تطبيقيا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الأسلحة الخفيفة تحتذي به المنطقة بكاملها.

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٠ - يوصى الفريق بأن يدعم المجتمع الدولي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال وضع قاعدة بيانات دقيقة بعنادها العسكري، وبأسلحتها، على وجه

الخصوص - ويجب أن يتحصل الأفراد العسكريون المسؤولون عن قوائم الجرد على المعلومات والوسائل الضرورية التي تتيح لهم ممارسة مهامهم بشكل أفضل. ويتعين أن يخضع المسؤولون العسكريون المكلفون بالإشراف على قواعد البيانات المذكورة للمساءلة فيما يخص جميع ما يسجل من حالات ضياع أو سرقة.

برامج نزع السلاح

٥١ - يوصي الفريق أيضا بأن يجرى، في أقرب وقت، إنشاء أفرقة مكلفة بتحديد الأسلحة التي يُعثر عليها في مناطق الصراع وبإعداد جرد دقيق لها.

ثالثا - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٥٢ - رغم البيانات التي أدلى بها قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشأن العودة الوشيكة إلى رواندا، استمرت هذه القوات في إبداء عدم رغبتها في الانضمام بأعداد كبيرة إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ولا يزال ما تقوم به هذه القوات حاليا من عمليات وشن هجمات واحتلال أراض يتسبب بآثار كارثية بالنسبة لأمن السكان المدنيين.

٥٣ - وقد بدأ الفريق خلال هذه الولاية التركيز على انتهاكات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لخطر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية ولقرار مجلس الأمن ١٦٤٩ (٢٠٠٥). وتحقيقا لهذه الغاية عمل الفريق مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بغية تحسين قدرته على جمع المعلومات عن هياكل القوات. ويشكل هذا الأمر تحديا جاريا سيستمر في إطار الولايات المقبلة للفريق.

٥٤ - وحتى يقترح الفريق أشخاصا أو كيانات على لجنة الجزاءات بغية إدراجها في القائمة، فإنه مضطر إلى أن يقوم، هو بنفسه بشكل مستقل، ببناء قضية تستوفي معايير إثبات دقيقة حتى يتسنى إثبات حصول انتهاك لقرار صادر عن الأمم المتحدة. ويُعتبر تقديم المساعدة من قبل أصحاب المصلحة الآخرين في جمع الأدلة مفيدا للغاية لعمل الفريق.

٥٥ - وفي أعقاب توقيف رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا د. إينياس مورواناشياكا ومن ثم إطلاق سراحه بكفالة، سافر الفريق إلى ألمانيا في أيار/مايو ٢٠٠٦ بهدف مقابله. وأحجم د. مورواناشياكا، بحضور محاميه، عن الإفصاح عن معلومات محددة بشأن المساعدة التي لقيها والتي مكنته من السفر في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

التوصية

٥٦ - يلاحظ الفريق أن الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن لإدراج بعض أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قائمة تخضع للجزاءات المالية وحظر السفر، لا يشمل المنظمات التابعة لهذه القوات. لذا قد يكون من المفيد للسلم والأمن في المنطقة لو أُدرجت المنظمات التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في القائمة بوصفها كيانات تسري عليها الجزاءات، ولو كان الانتماء إلى هذه المنظمات يؤدي إلى فرض جزاءات مالية وحظر سفر بصورة تلقائية.

رابعاً - الطيران المدني

ألف - لحة عامة

٥٧ - في ما يتعلق بالطيران المدني، لا يزال الهدف الأساسي للفريق يتمثل في تحديد الرحلات الجوية المشتبه بمشاركتها في نقل غير مشروع للأسلحة والذخائر. ونتيجة لتحقيقات قام بها الفريق خلال ولاياته السابقة، أدرك الفريق أن من الصعب عليه العثور على طائرة تقوم بنقل أسلحة بشكل غير مشروع بسبب عدم وجوده على الأرض بشكل مستمر ولعدم قدرته على زيارة مناطق معينة لأسباب أمنية. كما عمل على تحديد وكلاء النقل المشاركين في النقل الجوي غير المشروع للأسلحة والذخائر وعلى فهم المشكلة التي يمثلها هذا النقل بغية تقديم التوصيات ذات الصلة لمنع انتهاكات الحظر.

٥٨ - وواصل الفريق أيضاً لفترة قصيرة جداً بسبب ضيق الوقت، تحقيقاته الميدانية لتقييم الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦١٦ (٢٠٠٥) و ١٦٥٤ (٢٠٠٦).

باء - تحديد الرحلات الجوية المشبوهة

٥٩ - يتبين من التقارير السابقة لفريق الخبراء أن النقل الجوي يشكل وسيلة النقل الرئيسية لتوزيع الأسلحة والذخائر في بلدان منطقة البحيرات الكبرى منذ بدء تطبيق نظام الحظر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذا، بغية منع انتهاكات الحظر سيكون من الضروري إيلاء وسيلة النقل هذه اهتماماً خاصاً.

٦٠ - يقوم بعمليات التهريب هذه بشكل عام شركات جوية خاصة تعمل في منطقة تتسم بما يلي:

- وجود تمرد عسكري يقوض سلطة الدولة ويحتل جزءاً من أرضها؛

- طمع دول أخرى بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- عجز جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تعزيز سلطتها على أرضها وعن السيطرة على مجالها الجوي؛
- أهمية مساهمة الشركات الجوية في التنمية الاقتصادية لبلد يفتقر إلى بنية تحتية مناسبة في قطاع النقل.

٦١ - ويواصل فريق الخبراء في هذا الإطار تحقيقاته لتحديد جميع وكلاء النقل الذين يُشتبه بأنهم أرسلوا في يوم ما أسلحة وذخائر إلى منطقة البحيرات الكبرى أو بأنهم عملوا على تغذية الصراعات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١ - تحديد وكلاء النقل

٦٢ - سبق لفريق الخبراء أن حدد وكلاء النقل الذين أرسلوا أسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وهو يسعى حاليا إلى تحديد وكلاء النقل الذين انتهكوا حظر الأسلحة.

٦٣ - لهذا السبب، قدم الفريق إلى مديريات الطيران المدني في البلدان التي قامت شركات فيها بنقل أسلحة إلى البلدان لأفريقية بمنطقة البحيرات الكبرى، لاسيما الاتحاد الروسي وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، طلبات للحصول على معلومات تكميلية. وتهدف هذه المعلومات إلى إعادة ترتيب المعلومات المتصلة بملكية الطائرات المستخدمة بغية تحديد مالكيها الحقيقيين فضلا عن شرعية استخدامها (ومن ذلك الاسم التجاري، وزبائنها، وتاريخها، والحمولات المنقولة والتراخيص المناسبة الممنوحة لعمليات النقل هذه).

٦٤ - وبغية تعقب الرحلات الجوية المستخدمة في نقل الأسلحة والذخائر إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى، قدم فريق الخبراء أيضا طلبات للحصول على معلومات من الشركات المقدمة لهذه الخدمات خصوصا الشركات التالية:

(أ) شركة بايسوبس انترناشونال (BaseOps International)، وهي شركة تقدم المساعدة إلى الشركات الجوية في تحضير رحلاتها الجوية فضلا عن تزويد طائراتها بالوقود. ووجه الفريق طلبا إلى هذه الشركة بشأن ما قدمته من مساعدة في إعداد خطط طيران للطائرات المتوجهة إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى أو القادمة منها. ورفضت هذه الشركة تقديم المعلومات المطلوبة متذرعةً بالحفاظ على سرية العلاقة بين الزبائن والجهة المقدمة للخدمات. وما زال الفريق يعتقد أن هذه المعلومات المطلوبة ضرورية لسير التحقيقات

بشكل صحيح وهو عازم على تقديم طلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل من أجل تحقيق تعاون أفضل من جانب بايسوبس مع الفريق.

(ب) المنظمة الأوروبية المعنية بأمن الملاحة الجوية (Eurocontrol)، بغية الحصول على كشوفات بالحركة الجوية في المجال الجوي الأوروبي في اتجاه المجال الجوي الأفريقي، لاسيما بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وبالنظر إلى الصعوبات التي قد تكون المنظمة واجهتها لدى البلدان الأعضاء فيها، ينبغي من الآن فصاعداً، للحصول على معلومات من يوروكونترول، أن توجه جميع الطلبات إلى هذه الدول.

٦٥ - وكتب الفريق إلى سلطات الطيران المدني في مصر حيث تشكل مطارات معينة نقاطاً مفضلة للمرور العابر.

٦٦ - وتوجه فريق الخبراء أيضاً إلى منظمات من قبيل:

(أ) الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر - أسيكنا (ASECNA) في داكار، وهي وكالة تقدم خدمات الملاحة الجوية، وذلك بغية الحصول أيضاً على كشوفات حركة الطيران في المجال الجوي الأفريقي التي عهّدت بها إليها ١٦ دولة من غرب ووسط أفريقيا ومدغشقر، بعضها متاخماً لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) المكتب الإقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولي في داكار المسؤول عن غرب ووسط أفريقيا في ما يتعلق بتقييم جملة أمور منها حالة الأمن الجوي في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

٦٧ - ثم توجه إلى الجماهيرية العربية الليبية التي تشكل فيها أيضاً طرابلس الغرب وبنغازي نقطتي مرور مفضلتين للطائرات التي تنقل أسلحة وذخائر لاسيما في اتجاه بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

٦٨ - وأطلع فريق الخبراء لدى مروره بباريس على المبادرة الفرنسية الرامية إلى تشجيع إقامة شراكة في مجال مكافحة تهريب الأسلحة جواً تعتمد على تشديد المراقبة على أنشطة الشركات والطائرات المشتبه بها.

٦٩ - وأخيراً، دعت منظمة الطيران المدني الدولي الفريق، على هامش مهمته، إلى المشاركة في اجتماع المديرين العامين للطيران المدني في دولها المتعاقدة الذي عُقد في مقرها بمونتريال (كندا) من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد حملها قلقها من تصاعد عدد الحوادث الجوية في عام ٢٠٠٥، على عقد هذا الاجتماع للبحث في كيفية إيجاد توافق آراء على تعزيز أمن الطيران من خلال اتخاذ إجراءات مشتركة من قبل جميع الدول المتعاقدة، والمنظمة

وأوساط النقل الجوي. وذكّرت بوضوح سلسلة الحوادث الضخمة التي وقعت في العالم عموماً وجمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصاً، بوجوب العمل على معالجة أوجه القصور التي تعترى الأنظمة المتبعة في مجال الأمن، وذلك في إطار جهد عالمي تبذله جميع الأطراف المعنية. فعكف المجتمعون على تقديم توصيات بعد كل استنتاج خلصوا إليه. وتحتل مسألة إقامة تعاون أوثق بين الدول مكانة متقدمة في الاستنتاجات والتوصيات المذكورة.

٢ - مشكلة النقل الجوي للأسلحة والذخائر

وكيل النقل

٧٠ - أجرى فريق الخبراء تحقيقاته في ما يتعلق بشكل خاص بوكلاء نقل الأسلحة القادمة من أوروبا الشرقية، وهي أسلحة يمكن أن تستفيد منها مجموعات معينة من المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أرسل وكلاء النقل الذين حددهم الفريق أسلحة جرى الحصول عليها عن طريق طلبات منتظمة ورسمية قدمها بلد أو أكثر من بلدان منطقة البحيرات الكبرى. واهتم الفريق، الذي لم يستبعد أي فرضية، بعمليات نقل الأسلحة التي يمكن أن تشكل مصادر لتزويد المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالسلاح، حتى لو بدا للوهلة الأولى أن نشاط وكلاء النقل لا يشكل انتهاكاً لأحكام الحظر.

٧١ - وتبين لفريق الخبراء أن وكلاء النقل غالباً ما يكونون جهات مستأجرة للطائرات بموجب عقود استئجار مبرمة مع أصحاب شركات الشحن أو وكالات الشحن الجوي.

٧٢ - وبدأ الفريق التحقق مما إذا كانت عمليات نقل الأسلحة المحددة قد تمت ضمن احترام المعايير الدولية الخاصة بنقل المواد الخطرة (التصاريح المستحصل عليها، وشهادات النقل الملائمة، والإجراءات المستوفاة، والمسارات الجوية المتبعة، إلى ما هناك) بغية تكوين فكرة عن مدى سيطرة كل من الناقلين والدول على حد سواء على هذا النشاط.

٧٣ - وصادف الفريق صعوبات لدى بعض وكلاء النقل المذكورين أدناه في الحصول على المعلومات الضرورية لعمليات التحقق التي يقوم بها:

(أ) شركة سيلفرباك (Silverback Cargo Freighters) للشحن، وهي شركة رواندية للشحن الجوي نقلت في طائرتها من طراز DC8-62، رقم تسجيلها 9XR-SD، في رحلتين جرى تسييرهما يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، حملتا الرقم VRB 402 من بورغاس (بلغاريا) إلى كيغالي (رواندا)، ذخائر من فئة 1.4S.N0012، وهي التصنيف الدولي الموازي للأسلحة والذخائر من العيار الخفيف. وتشكل هذه الشركة مثالا نموذجياً لشركات الشحن في هذا المجال. وقامت برحلة النقل هذه لحساب وزارة الدفاع الرواندية. وكان المورد شركة

إيمكو (EMCO LTD) المحدودة، وهي شركة بلغارية للسمسرة بالأسلحة مركزها صوفيا. ولقيت هذه الشركة المساعدة من شركة أفيوستارت (Aviostart) البلغارية. وكان الطاقم من شركة سيلفرباك. أما مسار الرحلة فكان بورغاس - الأقصر (مصر) - كيغالي. ولسوء الحظ لم يلقَ الفريق خلال التحقيقات التي أجراها تعاوننا من قبل سيلفرباك. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وعد المدير العام لشركة سيلفرباك للشحن، إينوسان موبيتري، بحضور أمين سر الشركة ريشار موغيشا، بأن يزود الفريق في حال أُتيح له الوقت، بجميع الوثائق اللازمة التي تثبت أن شركته مخولة بالفعل نقل بضائع خطيرة. ومنذ ذلك الوقت وهو يتجنب لقاء الفريق. ولم تعرب الحكومة الرواندية عن استعدادها للاضطلاع بدور الميسر بين هذه الشركة والفريق. وتحذر الإشارة أيضا إلى أن السيد موبيتري أكد لفريق الخبراء خلال اللقاء نفسه أن شركته نقلت من بلغاريا، لحساب وزارة الدفاع الرواندية، عتادا عسكريا لا أسلحة.

(ب) شركة كوسماس إير (Kosmas Air) وهي شركة شحن صربية نقلت في رحلة واحدة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رقمها KMG151 في طائرتها من طراز IL76، رقم تسجيلها YU-AMI، ٤٣ ٥٠٠ كيلوغراما (بينها ١٢ ٠٠٠ كيلوغرام من توزلا) من الأسلحة والذخائر من فئة 1.4S.N0012 من توزلا وبورغاس (بلغاريا) إلى كيغالي (رواندا) لحساب وزارة الدفاع الرواندية. وكانت الجهة الموردة في توزلا هي شركة يوغو إيمبورت (YUGOIMPORT) وشركة إيمكو المحدودة في صوفيا. ولقيت الشركة مساعدة من شركة بلغارية اسمها برايت أفليشن سيرفيسز المحدودة (Bright Aviation Services Ltd). وكان الطاقم من شركة كوسماس إير. وكانت هذه الأخيرة تريد نقل الحمولة بطائرتي شحن من طراز IL76 رقم تسجيلهما UN76499 و UN76485 (وهما رقما تسجيل روسيان) على التوالي، مستأجرتين لحساب شركة من كازاخستان هي شركة JSC Aircompany Euro-Asia Air مركزها أتوراي (كازاخستان). وكان مسار الرحلة بورغاس-القاهرة-كيغالي. وتحذر الإشارة إلى أن الطائرة المسجلة تحت الرقم YU-AMI ورد ذكرها في النقل غير المشروع للأسلحة إلى ليبيا. ومع ذلك، قدمت الشركة وثائق عن الأنشطة الأخرى التي قامت بها لنقل الأسلحة.

(ج) شركة الخطوط الجوية ريم إير (Reem Air Airlines) وهي شركة جوية قيرغيزية مختصة بالشحن استأجرتها الخطوط الجوية فيغا المحدودة (Vega Airlines Ltd)، وهي شركة جوية بلغارية للشحن مركزها صوفيا تعمل لحساب شركة إيمكو المحدودة التي تصنع الأسلحة وتقوم بدور الوسيط في بيع الأسلحة والذخائر من صوفيا، كي تقوم بين ٣٠ نيسان/أبريل و٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بنقل ٤٥ طنا من الذخائر (فئة 1.4S.UN0012) من

بورغاس إلى كيغالي، وتوفر هذه الحالة مثالا نموذجيا لعمليات الاستئجار. أما الطائرات المستعملة فهي ملك شركة ريم إير ومن طراز IL76 أرقام تسجيلها EX-039 و EX-054 و EX-049.

٧٤ - ولا يزال الفريق مهتما برحلات أخرى لنقل الأسلحة في بلدان أخرى من منطقة البحيرات الكبرى، بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٥ - وفي جميع الحالات الآتية الذكر، يكون أفراد الطاقم ضالعين في الأعمال التي تقوم بها شركائهم. إذ يلزم الحصول على تصاريح للطيران فوق البلدان المخلّقة فوقها خلال نقل البضائع. ولا تتضمن استمارات طلب تصريح للتخليق والمهبوط في بعض البلدان المخلّقة فوقها التزاما بتحديد طبيعة حمولة الطائرة.

٧٦ - ووُضعت خطط مفصلة للطيران ولمسار التخليق، بغية التأكد من الالتزام بها، كما سُدت رسوم المطارات لجميع المنصات المستخدمة، الأمر الذي يُبرز ضرورة إبرام عقود مساعدة مع الشركات المتخصصة في هذا الميدان. وكان يمكن لشركة بايس أوبس التي تعمل عموما في هذا المجال، أن تساعد الفريق في أن يحدد بشكل أفضل أطر هذا النوع من عمليات النقل.

٧٧ - وفي عملية شراء الأسلحة، يضم وكيل النقل جميع المعنيين المسؤولين عن تنظيم وإدارة شبكة من الأفراد والشركات المشاركين في عملية النقل.

٧٨ - وفي إطار التفاعل بين هذه الجهات، أسف الفريق لكون حلقات مهمة من السلسلة، شركة بايسويس إنترناشيونال، لم تشأ التعاون لإلقاء كل الضوء على معاملاتها.

٧٩ - أما الطائرات التي استعملت لنقل الأسلحة نحو أفريقيا والتي اكتشفها الفريق فقد سلكت بشكل عام خط بنغازي أو طرابلس، أو لارناكا في قبرص، أو القاهرة أو الأقصر في مصر، أو الخرطوم. وبعد ذلك واصلت الطائرات رحلاتها نحو منطقة البحيرات الكبرى وبالعكس. ومن ثم فإنها لم تخلق أبداً نحو مقصدها مباشرة وفضلت مسارات تنطوي على عدة عمليات هبوط وإعادة التزود بالوقود بهدف "طمس الآثار" لا غير.

تقنيات وكلاء النقل الجوي واستراتيجياتهم

٨٠ - أثبت الفريق في تقاريره السابقة أن من غير اليسير الوصول إلى مناطق الصراع عن طريق البر أو البحر. وشجعت حالة الصراع، مع ما يلازمها من انعدام سلطة الدولة في هذه المناطق، وكلاء النقل وشبكة الوسطاء التابعة لهم على إنشاء شبكات مختلفة من شركات

النقل وتعزيز حضورهم ومهاراتهم في هذه الأسواق الجغرافية للأسلحة غير المشروعة أو المواد الأولية.

٨١ - ومن ثم فقد أتاح غياب سلطة الدولة في هذه المناطق لموردي الأسلحة استغلال هذه الحالة. وبالفعل، يكفي الشركات الجوية أن تعمل من أجل قضية الجماعات المسلحة لكي يرخّص لها القيام بكل أنواع الاتجار (الأسلحة بل والمواد الأولية). وهكذا أشار فريق الخبراء إلى شركة النقل الجوي لمنطقة البحيرات الكبرى والشركة التجارية لمنطقة البحيرات الكبرى، المعروفتين بعملهما مع الميليشيات في وقت معين، وأدرجهما في قائمة الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن. وهكذا أيضاً شهد مطار واليكالي زيادة في حركته الجوية بسبب نقل حجر القصدير من جانب شركات غير مشروعة تتردد على هذا المطار (بوتامبو إيرلايتز، وإيغل، و CAGL، إلخ). وينطبق الكلام نفسه على مطار مانونو في كاتانغا حيث حاولت طائرة غير معروفة من طراز C-130 في ٦ أيار/مايو الماضي، الهبوط على المدرج حوالي الساعة ١٣,٠٠. إلا أنها، عندما أصبحت على ارتفاع ١٠٠ متر فوق المدرج، قررت أن تواصل رحلتها. ولم يكن على علم بتحريك هذه الطائرة لا مراقبو بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو ولا السلطات المحلية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو. ولم يجر الطيار أي اتصال مع برج مراقبة مانونو على نظام الاتصال المتكامل بالترددات العالية جداً كما هو مشروط.

٨٢ - وهكذا يتجاهل هؤلاء المشغلون الجويون المعايير والممارسات الدولية الموصى بها في مجال الطيران، مما يجعل النقل الجوي غير مأمون.

٨٣ - وفي السياق الوارد وصفه أعلاه، يمكن التمييز بين عدة تقنيات يستعملها وكلاء النقل.

مسار الرحلات الجوية

٨٤ - في ١٥ أيار/مايو، حسب ما ذكرته البعثة، هبطت طائرة لوفتهانزا سيتيلايتر في رحلتها رقم CL640 القادمة من دبي في كيسانغاني، حيث لم يكن من المنتظر أن تهبط. وأقلعت من هناك الساعة ٧,١٣ لمواصلة رحلتها نحو لواندا دون علم سلطات الأمن في المطار. وتوضح هذه الحالة جيداً كيف يلجأ وكلاء النقل من أجل تمويه خطط الرحلات الجوية والمسارات والوجهات النهائية، إلى ترتيب عمليات هبوط غير مدرجة في البرنامج أو طارئة، وذلك بهدف شحن البضائع أو تفريغها.

٨٥ - ويسعى الفريق إلى التحقق مما إذا كانت هناك تقنيات أخرى لا تنطوي على رحلات جوية مرتبطة برحلات أخرى، حيث تفرغ بواسطتها البضاعة في نقطة معينة، ثم ترسل نحو وجهتها النهائية بواسطة طائرة أو وسيلة نقل أخرى. وقد اهتم الفريق بشكل

خاص بحركة الطائرات المتوجهة إلى موانزا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وهي نقطة مرور يتكرر فيها هبوط هذه الطائرات. ولاحظ الفريق أن شركات صغيرة تذهب من هذا المطار إلى مطارات غير حكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعلق الأمر على الخصوص ببوتيمبو إيرلايتز المعروفة بصلاتها بالمليشيات في أشد أوقات الصراع وخاصة بتواطئها مع مهربي الذهب المستهدفين بالعقوبات الذين يقومون بانتظام برحلات ذهاباً وإياباً بين بوتامبو وموانزا. وأما شركة كيلوا إير، وهي شركة صغيرة أخرى تنزانية مقرها في موانزا، فقد لفتت انتباه الفريق برحلاتها الجوية المباشرة إلى دو كو أو مونغبوالو، وهما مطاران غير حكوميين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إما انطلاقاً من موانزا أو من عنتيبي، وذلك بشكل منتظم. وقد يوفر قرب بحيرة تانغانيكافا بانفتاحه على بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أيضاً، إطاراً مواتياً لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة.

٨٦ - وكلما زاد عدد نقاط إعادة الشحن والطائرات المعنية، كلما أمكن إخفاء الشحن والوجهات النهائية لعمليات تسليم الأسلحة، مما يزيد من تعقيد مهمة التعرف على الشحنات المشبوهة والجهات الفاعلة المعنية واقتفاء أثر هذه الشحنات والجهات.

٨٧ - وعلاوة على ذلك فإن مسار عمليات تسليم الأسلحة يزيد تعقيداً باستعمال عدة تسجيلات مزورة، وبعدم احترام أو مراقبة تفاصيل الرحلات الجوية من جانب سلطات المطارات والسلطات الجمركية. وكان على الفريق أن يكشف هذه الممارسة خلال ولاياته الأخيرة. ولا تزال مطارات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة تلك الواقعة في شرق البلد، تحت سيطرة أفراد غير مؤهلين لعمليات المراقبة على مستوى سلطات الطيران المدني والجمارك.

٨٨ - ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات تنتهك القوانين والأنظمة الوطنية والدولية. وغالباً ما ييسرها انعدام تبادل المعلومات في ما يتعلق بالتنقلات الجوية على الصعيد الدولي وضعف الآليات التنظيمية من قبيل نظم مراقبة حركة النقل الجوي. وإن انعدام الاتصال، وفي الغالب الصمت المتعمد بين المراكز المتقاربة التي تسيرها الدول المتجاورة التي كانت فيما مضى أطرافاً في الصراعات المختلفة، لا يسمح بتحديد كل تنقلات الطائرات في مناطق الصراعات. وهذه هي الحالة التي نجدها في مقاطعة الإيتوري حيث تنتقل طائرات دون تنسيق لرحلاتها بين المراكز من دون أن تخضع لمراقبة محلية، نظراً لعدم توافر وسائل وكالة الخطوط الجوية. ولاحظ الفريق عدم وجود تنسيق بين مركزي عنتيبي وكينشاسا وبين مركزي بوجومبورا وكينشاسا.

الوثائق المتعلقة بالبضاعة والنقل

٨٩ - يستغل وكلاء النقل المتورطون في عمليات نقل أسلحة غير مشروعة جوانب ضعف آليات تفتيش ومراقبة الشحنات بتزوير وثائق النقل، منتهكين القوانين والأنظمة التي يكون على بيانات الشحن ومستندات النقل الجوي أن تصف بموجبها بدقة محتوى كل شحنة وتعرف هوية المرسل والمرسل إليه. ويظهر من فحص مستندات النقل الجوي المأخوذة من شركات كيلوا إير وروانزوري إيرويز وبوتامبو إيرلايتز أن البضائع مبنية بطريقة مقتضبة (صناديق كرتون أغراض شخصية، أكياس قنب، إلخ).

٩٠ - ولم يستطع الفريق، بالنسبة إلى أي حالة من حالات نقل الأسلحة، الحصول على نسخة من الإشعار الخطي لقائد الطائرة بشأن نقل مواد خطيرة، كما ينص على ذلك المرفق ١٨ المتعلق بنقل المواد الخطرة الذي يحدد في الفقرة ٩-١ منه "بأنه ينبغي إشعار قائد الطائرة خطياً، وفي أقرب وقت ممكن، بنقل المواد الخطرة".

تسجيل الطائرة

٩١ - وهناك ممارسة أخرى شائعة وهي تزوير تسجيل الطائرات أو تسجيل طائرة ما في عدة سجلات للسماح لمن يستغلونها بتغيير هويتها كما يشاءون. ويشير الفريق بأن طائرة أُلقت من دبي (الإمارات العربية المتحدة) في رحلة تحمل الرقم AN28 باتجاه بوكافو في كيفو عن طريق عنيتي وكيغالي منعته سلطات الطيران المدني في رواندا من مغادرة مطار كيغالي لأنها تستعمل رقمي تسجيل مختلفين (9Q-CES و EX-28811) وتخلق بوثائق مزورة. وأتيح للفريق فرصة أن يرى عن قرب هذه الطائرة التي كانت تحمل رقم تسجيلها على لافتة ذاتية اللصق. واستطاع أيضاً الحصول على نسخ من وثائق الرحلات. ويرى الفريق أن هناك ما يدعو إلى التحقق من كل رموز التسجيل UN (الاتحاد الروسي) و ER (أوكرانيا) و EX (قيرغيزستان) الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقق مما إذا كانت الطائرات التي تحملها لم تشطب من سجلات البلدان المعنية. وبالمثل، يعتزم الفريق جرد كل الطائرات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم طلب إلى البلدان المعنية للتحقق من جنسيتها.

٩٢ - ولوحظ أيضاً أن طائرات أخرى تخلق بتراخيص تشغيل وهمية تماماً أو انتهت مدة صلاحيتها منذ زمن بعيد أو مشطوبة: حالة روانزوري إيرويز التي لاحظها الفريق خلال ولايته السابقة.

٩٣ - وتسمح هذه التقنيات مجتمعة لوكلاء النقل بتمويه ماضي الطائرة وهويتها في آن واحد مما يجعل من العسير جداً إعادة تحديد مسارها أو حتى الوصول إلى مالكها الأصلي في حالة ما إذا كانت محتجزة على الأرض من جانب سلطات المطارات.

٩٤ - وهناك عدد من شركات الشحن الجوي التي تنقل أسلحة وبضائع أخرى ربما تكون غير مشروعة مسجلة في بلدان تستخدم "أعلام ملائمة" بسبب التساهل في تنفيذ القوانين التي تنظم ترخيص الطائرات وتسجيلها، وكذلك أنشطة الشركات وكشف حساباتها إن لم نقل عدم وجود هذه القوانين. ولاحظ الفريق أن من الطائرات التي تدخل في هذه الفئة تلك المسجلة تحت الأرقام 9L و 3C و 9S.

٩٥ - ولئن كانت هذه الشركات وطائراتها مسجلة في هذه البلدان، فإن قواعد عملها الحقيقية تكون في أحد بلدان البحيرات الكبرى أو عدد منها. وهذه هي حالة شركة إير نافيت التي تملك وكالة في كامبالا ومقرها في كينشاسا. وهذه الطائرات مسجلة في غينيا الاستوائية (3C). وقد اجتمع الفريق برئيس هذه الشركة في كامبالا، فأقر هذا الأخير بأن هذه الممارسة هي بالأحرى رفاهية يستغلها.

٩٦ - وبالمثل، يمكن تسجيل طائرة شحن في بلد ما، ثم تأجيرها واستئجارها، من جانب شركات مسجلة في بلد آخر، مع إمكانية توظيف الطاقم بدوره من مكان مختلف. وهذه هي حالة شركة كيلوا إير التي زارها الفريق في موانزا. فكثروا إير مسجلة في جمهورية تنزانيا. وهي تستعمل طائرات جنوب أفريقية ويستأجرها أنغلوغولد أشانتي أو موتو غولدمايتر لنقل شحنات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وموانزا أو عنتبي.

٩٧ - وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون مكان صيانة الطائرة ومقرها في بلد آخر لأسباب عملية، بينما يقع المقر الرئيسي لتشغيل الشركة الجوية ووكالة نقل البضائع في دولة أو دول أخرى. وتشغل طائرة أنتونوف ٨ التابعة لشركة لوفت كارغو والمسجلة تحت الرمز S9-DBC (سان تومي وبرينسيبي) في غوما ولكن صيانتها تجري في نيروبي (كينيا).

تقنيات التحليق

٩٨ - ولتجنب كشفهم من قبل سلطات الدولة المكلفة بتنظيم الحركة الجوية أو ما يعادلها (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً)، يستخدم رابنة طائرات الشحن المشتبه فيها تقنيات طيران متنوعة. ويقومون مثلاً، بعمليات هبوط على مدارج مؤقتة أو بإنزال جوي لشحناتهم فوق المناطق التي يسيطر عليها المتمردون ثم يواصلون طيرانهم. ويجري الإبلاغ بشكل مستمر في مقاطعة إيتوري حيث ما زال يقطن بعض رجال

الميليشيات، لكن دون أن يكون تم التحقق من هذا، عن قيام طائرات بعمليات إنزال جوي إذا لم تهبط على مدارج مؤقتة. ويزعم أن طائرة حلقت عدة مرات فوق بلدة كاغابا وسط إيتوري منذ حوالي شهر. وحسب مصدر أولي، ربما أنزلت الطائرة جوا حمولة فوق المنطقة التي يسيطر عليها أفراد ميليشيات بيتر كريم. وحسب مصدر آخر، ربما تعرضت هذه الطائرة لإطلاق نار من جانب أفراد الميليشيا المذكورة قبل أن تبتعد. وربما جرى أيضا إنزال جوي للأسلحة وذخائر قرب مونغبوالو وفاتاكي.

٩٩ - وخلافا للرحلات الجوية التجارية المشروعة، حيث تتم الموافقة على احترام تام لأدلة التشغيل الخاصة بكل نوع من أنواع الطائرات، كثيرا ما يدفع الرابنة المتخصصون في تهريب الأسلحة معايير سلامة طائراتهم إلى أقصى الحدود.

١٠٠ - يتفادى الرابنة الذين ينقلون شحنات الأسلحة مراقبة نشاطهم بسلوكهم قصدا مسارات ملتوية وبتغيير مستوى ارتفاعهم. وفي المناطق ذات المخاطر العالية، قد تتم الرحلات الجوية حتى خلال الليل.

١٠١ - تبرز كل هذه المعلومات، سواء تم التحقق منها أم لا، عدم وجود مراقبة جوية؛ وهو ما يتيح استعمال الطائرات دون أي عقاب للقيام بهذه الأعمال غير المشروعة.

جيم - التوصيات

١٠٢ - تمثل مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة مشكلة للأمن العالمي تدخل ضمن مسألة تعزيز أمن الطيران. ولهذا، ينبغي دمجها في إطار استراتيجية عالمية.

١٠٣ - لقد أعلنت منظمة الطيران المدني الدولي سلفا الاتجاه المشار إليه أعلاه.

١٠٤ - وتسير فرنسا، مع مبادراتها المتعلقة بالمسألة في الاتجاه نفسه. بل وتعتزم اللجوء إلى الهيئات الدولية العليا لهذه الغاية.

١٠٥ - ويرى الفريق، بالنظر إلى تزايد الوعي المعبر عنه بشكل واضح وفي ضوء تحقيقاته الخاصة، أن من المناسب تقديم التوصيات التالية إلى لجنة الجزاءات:

(أ) على المجتمع الدولي إن لم يكن قد فعل بعد أن يعلن النقل الجوي غير المشروع للأسلحة جريمة وأن يقرر مكافحتها على هذا النحو؛

(ب) على المجتمع الدولي أن يقوم، بمساعدة الدول، بوضع قائمة بجميع الشركات الجوية المرخص لها بنقل الأسلحة وكذا بسماسرة بيع الأسلحة المعتمدين وتحيين هذه القائمة؛

(ج) وعليه أيضا إحالة قائمة الشركات المشتبه في قيامها بنقل الأسلحة بطرق غير مشروعة ونشرها على جميع الدول؛

(د) على الدول التي لم تدرج بعد في تشريعاتها أحكاما لقمع النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر بشكل عام وعن طريق الطائرات بشكل خاص أن تفعل ذلك؛

(هـ) على الدول أن تقيم فيما بينها آلية لتبادل المعلومات بشأن الشركات الجوية والسماسة المعدة قائمة بأسمائهم على ذلك النحو؛

(و) على جميع الدول التي لم تدرج بعد في طلبات الترخيص بالتحليق والهبوط على أراضيها التي تقدمها الشركات الجوية بيان الطبيعة المحددة للحمولة التي تنقلها أن تفعل ذلك؛

(ز) ينبغي لجميع الدول أن تعتبر عدم إخطار قادة الرحلات كتابة بنقل سلع خطيرة جريمة وأن تعاقب عليها وفقا لذلك؛

(ح) ينبغي للدول أن تنظم لموظفيها المكلفين بمكافحة النقل الجوي غير المشروع للأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي أنشطة للتوعية والتدريب.

دال - استجابة الدول للتدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦١٦ (٢٠٠٥) و ١٦٥٤ (٢٠٠٦)

١٠٦ - كان على فريق الخبراء زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا للتحري في تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

١ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠٧ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ركزت المقابلات على حالة الطيران المدني والجهود التي على هذا البلد بذلها لمعالجة كل أوجه القصور الملاحظة وهي: عدم وجود مراقبة للمجال الجوي وإشراف على أمن الطيران المدني، وعلى الميادين التي يمكن أن يقدم فيها المجتمع الدولي مساعداته.

١٠٨ - يدخل انعدام مراقبة المجال الجوي في إطار نظام المراقبة الجوية. ويستند هذا النظام بدوره على المفهوم المتعارف عليه بنظام الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة حركة المرور الجوية لدى منظمة الطيران المدني الدولي^(١).

١٠٩ - جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا بصدد إعادة تأهيل الجوانب المختلفة لمفهوم الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة حركة المرور الجوية من أجل جعل الحركة الجوية أكثر سلامة في مجالها الجوي.

١١٠ - وفي مجال الاتصالات، يتعلق المشروع الذي تم إطلاقه مع شركة آيروناف الكندية بتغطية التردد العالي جدا لكامل المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتم الانتهاء من هذا المشروع في آب/أغسطس من هذه السنة. وهكذا، سيكون بإمكان أي طائرة الدخول، من أي نقطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاتصال لا سلكيا مع أحد المراكز الثلاثة في كينشاسا أو كيسنغاني أو لوبومباشي.

١١١ - وفي مجال الملاحة، يتضمن هذا المشروع الجاري تنفيذه مع آيروناف نفسه تثبيت أجهزة مساعدة للملاحة اللاسلكية ذات التردد العالي جدا مرتبطة بجهاز لقياس المسافة (معدات قياس المسافات بموجات الراديو الوحيدة الاتجاه ذات التردد العالي جدا) في المدارج الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم سلفا وضع إجراءات للشبكة العالمية لمراقبة الملاحة بالسواقل، في المطارات المذكورة بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٢ - وتظل مراقبة المجال الجوي غير كافية. ولتحسين هذه المراقبة، ربما قدمت طلبات إلى المانحين بحثا عن التمويل من أجل تزويد البلد برادارات. وفي إطار إدارة الحركة الجوية، يقسم المجال الجوي الكونغولي إلى ثلاثة قطاعات: كينشاسا وكيسنغاني ولوبومباشي.

(١) تدخل عمليات الاتصال بالطائرات والاتصال بالمراكز الأرضية ضمن مفهوم الاتصالات. تصلح الأولى لتزويد الطائرات بالمعلومات والتعليمات من أجل تفادي حوادث التصادم ولتتبع مسارها. وتصلح الثانية لإعلان الرحلات الجوية بين المراكز وتنسيقها.

أما الإشارات (سواء كانت بالتردد اللاسلكي أو بالقصور الذاتي) التي تزود بها الطائرات لتمكينها من متابعة مسارها، فتعطي بواسطة معدات ملاحية، وهي معدات تكون موجودة على الأرض أو في الطائرات، وتعطي الطائرات مؤشرات عن مواقعها بشكل آني لتمكينها من اتباع مسار معين.

من شأن عرض الحركة الجوية أن يتيح مراقبة المجال الجوي واستخدامه بكفاءة. وتتم هذه بفضل الرادار؛ أو بنظام المراقبة التابعة للتقنية، أو بتقديم مذكرات.

وتشمل إدارة الحركة الجوية إدارة المجال الجوي وإدارة تدفق حركة المرور. وتتطلب تقسيما جيدا للمجال الجوي وموظفين مؤهلين لمراقبة حركة المرور الجوي.

١١٣ - ولا يزال يتعين تأمين تدريب موظفين مؤهلين بأعداد كافية. وفي هذا المجال أيضا، قدمت طلبات للشركاء الإثنائيين من أجل الحصول على منح استكمال التدريب للموظفين الذين لا يتوافرون حاليا بما فيه الكفاية لا من حيث العدد ولا المؤهلات.

١١٤ - وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أن الإشراف على سلامة الطيران المدني لم يشهد تقدما ذا بال بل العكس هو الذي حدث. فمراقبة أعمال الاستغلال تظل منعدمة. ويصبح الوضع أسوأ نتيجة منح تراخيص، من أجل تسوية الوضع القانوني، لكل الشركات العاملة بشكل غير قانوني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لفائدة الميليشيات المسلحة مع عدم التقيد بالمعايير والممارسات التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي. وكانت الحكومة الكونغولية تحسب أنها بهذا التدبير تخضع تلك الشركات للقانون الوطني؛ وبالتالي لسلطة الدولة. وللأسف، لم تغير هذه الشركات الجوية شيئا من طريقتهما في العمل خلافا للمعايير الدولية التي أصبحت حاليا معايير وطنية. بل وتعمل بكل قانونية في مجالات من قبيل الاتجار في المواد الأولية.

١١٥ - ولم يكن لحظر الشركات المذكورة من قبل الاتحاد الأوروبي أثر على سلوك الدولة تجاهها؛ وأقل منه تجاه نشاطها.

١١٦ - وقد دعا الاتحاد الأفريقي، إدراكا منه لدور الطيران في التنمية الاقتصادية للقارة، عقب فرض هذه العقوبة، إلى عقد اجتماع في ليرفيل للوزراء الأفارقة المسؤولين عن الطيران المدني في محاولة لإيجاد حل يضمن سلامة المجال الجوي الأفريقي.

١١٧ - ولا تزال حوادث الملاحة الجوية تثير الأحزان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق الثاني).

١١٨ - وما زالت شركات جوية أيضا تحلق طائراتها في إفلات تام من العقاب دون تراخيص عمل. وهو شأن الخطوط الجوية رويترزوري التي تعمل انطلاقا من بونيا غير أن نشاطها توقف بعد حادثة طائرتها PA32 المسجلة تحت رقم 5Y-BPV في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على بعد ٧٥ كيلومترا من بونيا في طريقها إلى آرو.

١١٩ - وأخيرا، لم تقم جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد بمتابعة تنفيذ العقوبة المفروضة على السيد دوغلاس مبامو. وقد قام المعنيُّ نفسه بتزويد الفريق مؤخرا بالدليل على أنه مالك طائرات شركة GLBC. وينبغي أن يتم وقف طائرات هذه الشركة فورا عن الطيران.

٢ - أوغندا

١٢٠ - في مجال الطيران المدني، يمكن التحقق من الحاجات الأساسية للفريق من كشف حركة مطار عنتيبي التجاري ومن زيارة المطار العسكري الذي كان في بداية ولاية الفريق في عام ٢٠٠٤، موقع انطلاق جميع الرحلات الجوية المشتبه في تواطئها مع الميليشيات الكونغولية في إيتوري وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ومن نسخ خطط الطيران المشتبه في أنها انطلقت من عنتيبي في اتجاه مدارج جوية لا تخضع لسلطة الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما تنكره أوغندا. وقد وعد الطرف الأوغندي بتزويد الفريق بهذه الخطط خلال الاجتماع المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (كما هو وارد في النقطتين ٤-٦ و ٥-٦ من محضر هذا الاجتماع الذي دونه الطرف الأوغندي). وقد بقيت طلبات الحصول على المعلومات هذه التي لا يزال الفريق يوجهها إلى لطرف الأوغندي، هي أيضا دون متابعة.

١٢١ - وبالرغم من عدم تعاون أوغندا، فإن تحقيقات الفريق مكنته من الحصول بطرق أخرى على نسخ لخطط طيران الرحلات الجوية المعنية. ويثبت من هذه النسخ بوضوح أن هذه الطائرات انطلقت فعلا من عنتيبي في اتجاه مدرج جوي غير خاضع لسلطة الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وختم موظف مدرج مطار عنتيبي ذو حجية في هذا الصدد.

٣ - رواندا

١٢٢ - ذهبت سدى جميع محاولات الفريق للدخول في اتصالات مع مسؤولي شركة الشحن الجوية الخاصة 'Silverback Cargo Freighters'.

خامسا - تمويل انتهاكات حظر الأسلحة

ألف - تحويل الموارد الطبيعية من أجل تمويل انتهاكات حظر الأسلحة

١٢٣ - أورد الفريق في تقريره الأخير (S/2006/53) أدلة دامغة على وجود علاقة تربط بين سوء إدارة امتيازات التعدين وتحويل الموارد الطبيعية من أجل تمويل انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة. وأجرى الفريق أثناء فترة هذه الولاية، تحقيقات في النتائج المترتبة عن ضعف إجراءات بذل العناية الواجبة، وغيرها من جوانب القصور الأخرى، التي لوحظت في إدارة شؤون وزارة التعدين، وفي السجل العقاري لعمليات التعدين، والأمانة العامة للمواد الهيدروكربونية التابعة لوزارة الطاقة.

١٢٤ - هذه الإخفاقات في الأداء التي تعزى إلى ضغوط المرحلة الانتقالية، وإلى قلة الخبرة في التعامل مع نظام إجراءات إدارية يتسم بالشفافية والمساءلة، وإلى تأثير نخبة من الأفراد تحركهم دوافع الحرب، وأخيراً، وتمثل نتيجة للترتيبات السياسية المعقدة، التي أتاحت الانتقال من الحرب إلى السلام، لم تأت في معظم الحالات، نتيجة لأخطاء ارتكبها موظفو الخدمة المدنية. وعلى سبيل المثال، يعتبر القرار الإداري الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بشأن إغلاق السجل العقاري لعمليات التعدين في وجه الطلبات الجديدة لفترة مؤقتة حتى انتهاء الانتخابات، دليلاً مشجعاً على وجود إدارة عامة تتسم بالمسؤولية. فقد حالت هذه الخطوة دون تعرض عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية للضغوط المفسدة التي تتعاظم خلال فترات انتقال السلطة.

١٢٥ - بيد أن جوانب الضعف التي تعم النظام بأكمله، وتتطلب إدخال تحسينات عليه، تشمل ما يلي:

(أ) الأفرع ذات الصلة في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تملك قدرات مناسبة لبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بالمؤسسات والمستثمرين فيها، الذين يرغبون في التفاوض بشأن الامتيازات المتعلقة بالموارد الطبيعية. فقد عثر فريق الخبراء على ما يثبت أنه جرى التفاوض بشأن حقوق الاستكشاف والاستغلال مع أفراد لا يلتزمون بأحكام قانون التعدين، ومنحت لهم هذه الحقوق.

(ب) وكانت حقوق الامتياز تمنح، في فترات الحكومات المختلفة منذ الاستقلال، وخلال فترة إدارة الحكومة الانتقالية ومختلف التنظيمات المسلحة غير الشرعية، بدون اتخاذ الإجراءات الصحيحة لإلغاء الامتيازات التي منحتها القيادات السابقة. وأدى هذا إلى نشوء تعدد المطالبات بحقوق الملكية، التي تؤدي إلى نشوب معارك وثورات معقدة في مجال القانون تنشط فيها مجموعات المتمردين (كما هو موضح في الفرع جيم من الفصل الرابع من الوثيقة S/2006/53).

(ج) وأدت الحالتان المذكورتان أعلاه من الإخفاقات إلى إلحاق ضرر بليغ بتراهة صناعة صادرات الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فعدم وجود ضوابط بشأن حقوق ملكية مواقع عديدة للتعدين، يسمح بالقيام بعمليات غير مشروعة لتصدير الموارد الطبيعية والاتجار بها، وهو ما يؤدي إلى خسارة فادحة للقوى العاملة والاقتصاد في مجمله بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يستطيع فريق الخبراء استبعاد إمكانية تمويل جزء من هذه التجارة لشراء الأسلحة بصورة غير مشروعة، أو أنها قد تشكل مصادر لتمويل الحملات السياسية في الانتخابات القادمة.

١ - سانجيفان روبرا

١٢٦ - لدى فريق الخبراء أدلة قاطعة على سعي السيد سانجيفان روبرا، خلال الستين الماضيتين، إلى الحصول على حقوق امتياز خاصة بخامات الذهب والنفط في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويخضع السيد روبرا بالفعل للجزاءات المالية وحظر السفر اللذين فرضهما مجلس الأمن، فيما يتصل بنظام الجزاءات المتعلق بليريا، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٤. ونجح السيد روبرا، ضمن مساعيه الحالية، في إدراج خدمات زوجته الكونغولية، البلجيكية الأصل، ساندرا روز هوتوفد، وشركائه التجاريين الكونغوليين والأوروبيين والكنديين، وحتى في إدراج إحدى الشركات المسجلة كشركة عامة، هي: شركة مارت ريسورسيز Mart Resources Inc. وتمكن، في وثيقة رسمية واحدة، إعدادها وكالة تابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الأقل، من إخفاء هويته الحقيقية بتقديم نفسه للمسؤولين تحت الاسم المستعار س. باتيل.

١٢٧ - وتعود أولى محاولات سانجيفان روبرا للحصول على حقوق الامتياز في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فترة السنوات ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، حينما حاول تجميع إحدى أكبر محافظات الموارد الطبيعية، تتألف من امتيازات ضخمة في مجال النفط والغاز، علاوة على مناجم للماس والذهب والبلاتين^(٢). ولا يوجد ما يدل على مدى ما حققه من نجاح في ذلك، لكن تثبت الوثائق أنه تمكن من بيع شركة كوليه فينتشرز (Collier Ventures)، وهي إحدى شركاته التي حاولت الحصول على حقوق امتياز نفطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ببيعها لشركة مارت ريسورسيز المسجلة كشركة عامة (مدرجة في قائمة الشركات لدى سوق تورنتو للأوراق المالية). ودُفعت قيمة الشراء، البالغة مليون دولار، في شكل ثلاثة ملايين سهم عام، مما حول روبرا وشريكه في ذلك الوقت، برفين خاتاوا، إلى اثنين من أكبر حملة أسهم شركة مارت ريسورسيز.

١٢٨ - واستخدم سانجيفان روبرا في أحدث محاولاته شركة تسمى بتروكو أفريكا المحدودة، أنشئت في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٣، حسب ما جاء في أوراقها الخاصة. وتملك شركة بتروكو مكاتب في جنوب أفريقيا أيضا. ولديها سجل باسم بتروكو دي آر سي (Petroco DR) المحدودة مؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في جزر فيرجن. وتعتبر ساندرا روز هوتوفد، وهي زوجة السيد روبرا، المالك الوحيد لأسهم شركة بتروكو دي آر سي

(٢) تشمل الشركات التي أنشأها السيد روبرا لهذا الغرض: شركة سابورا القابضة المحدودة، المسجلة في جزر البهاما، وشركة ليتلروك للتعدين، وشركة تينفيلد القابضة، وشركة كوليه فينتشرز.

المحدودة. واستنادا إلى هذه الترتيبات، أقدم روبرا وزوجته على تقديم طلب للحصول على امتيازات النفط والغاز، على النحو التالي:

التاريخ	الشركة	منطقة تصاريح الاستكشاف
٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	بتروكو أفريقيا المحدودة	القطاعان ٣ و ٤ من بحيرة تنجانيقا
٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	بتروكو أفريقيا المحدودة	قطاع ما فوما
١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	بتروكو دي آرسي المحدودة ومارت ريسورسيز	قطاع رندوز
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	بتروكو أفريقيا المحدودة ومارت ريسورسيز	قطاعات يما، ولوتشي، وماتامبا - ماكثري
١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	بتروكو دي آر سي ومارت ريسورسيز	قطاع نغانزي

١٢٩ - وحصل سانجيفان روبرا وساندرا هوتوفد وشركة بتروكو، أثناء سعيهم للحصول على هذه الامتيازات، على الدفعات التالية:

التاريخ	الجهة الدافعة	الجهة المدفوع إليها	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	٢٠٠ ٠٠٠
٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	٣١ ٧٨٨
٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	١٢ ٥٠٠
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	٩٩ ٩٨٨
١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	٨٠ ٠٠٠
المجموع	مارت ريسورسيز	ساندرا هوتوفد	٤٢٤ ٢٧٦

١٣٠ - وجاء في إفادة المسؤولين بوزارة الطاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تدير أيضا الامتيازات المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية، أنهم لم يكونوا على علم بأن السيد روبرا كان خاضعا بالفعل للجزاءات المالية للأمم المتحدة. وبالرغم من عدم توفر هذه المعلومات، لم تمنح حتى الآن أية امتيازات تتعلق بالمواد الهيدروكربونية لشركة بتروكو، أو للسيدة هوتوفد، أو السيد روبرا، أو شركة مارت ريسورسيز، لأن رسوم تقديم الطلبات لم تدفع على الإطلاق. ويعتزم فريق الخبراء إجراء المزيد من التحقيقات في العلاقات التي تربط بين هذه الجهات، لا سيما وأن هذه الأنشطة قد تكون ذات صلة بانتهاكات الحظر.

٢ - حقوق الامتياز المملوكة لأفراد مجهولي الهوية أو ذوي مراكز مشبوهة

١٣١ - تشتمل قائمة السجل العقاري لعمليات التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا على ١٤٤ ٢ امتيازات للتعدين. ويبدو أن عددا غير محدد منها مملوك لأصحاب امتيازات تابعين لمستثمرين تدور شبهاً حول نزاهتهم الشخصية والمهنية. ويتيح انعدام الشفافية هذا إمكانية تخفي الأفراد الخاضعين للجزاءات، وممولي انتهاكات الحظر، وأفراد آخرين لمجرد أنهم لا يلتزمون بمعايير مدونة سلوك العاملين في مجال التعدين.

١٣٢ - وتمثل العينات التالية النتائج المترتبة عن عدم إيلاء العناية الكافية للإجراءات:

صاحب الامتياز	رقم الامتياز	وجه الفشل في إيلاء العناية اللازمة
شركة كاميك (CAMEC) (شركة أفريقية الوسطى للتعدين والاستكشاف)	١٥٩٠-١٦٠٥	يعتبر بلي راوتنباخ أحد حملة الأسهم الرئيسيين في شركة كاميك. وهو مطلوب لدى سلطات جنوب أفريقيا لاثامه بالاحتيال والسرقة.
شركة بوس للتعدين (Boss Mining)	٤٦٩-٤٦٧	يعتبر بلي راوتنباخ أحد حملة الأسهم الرئيسيين، من خلال شراكته في هذا المشروع مع ريدج بوينت أوفرسييس ديفلپمنت المحدودة (Ridgepoint Overseas Development Ltd.). وهو مطلوب لدى سلطات جنوب أفريقيا لاثامه بالاحتيال والسرقة.
شركة رواشي للتعدين (Ruashi Mining)	٧٢ - ٥٧٨ - ٦٢٧	يملك نيكو شيفير أكبر حصة في أسهم شركة رواشي للتعدين، وهو شخص سبقت إدانته وتوجه له سلطات جنوب أفريقيا بالاثام حاليا.

١٣٣ - وفي مقابل عدم إيلاء مديريها السابقين العناية الواجبة لهذه المسائل، أدخلت الإدارة الجديدة للسجل العقاري لعمليات التعدين برنامجاً لتحديد هويات جميع المستفيدين من اتفاقات الامتياز على الوجه الصحيح. ولم يتلق السجل العقاري حتى الآن سوى قوائم غير مكتملة بأسماء المستفيدين من الامتيازات، في محافظتي كاتانغا وكاساي الشرقية فقط، لعدم توفر القدرات الكافية أو عدم تعاون الكثيرين من هؤلاء المستفيدين، الذين يفضلون إخفاء هويتهم خلف كيانات اعتبارية. ولم يبدأ بعد إدخال التحسينات على قوائم المستفيدين من الامتيازات في المحافظات التسع المتبقية.

١٣٤ - وبينما يستحق تعزيز الشفافية الكثير من الثناء، يتعين إدخال المزيد من التحسينات على شروط تحديد هوية المستثمرين. كأن يطلب مثلاً إلى الشركات التي يملك أسهمها عدد كبير من الأفراد الإفصاح عن هويات كبار مديريها وحملة أسهمها الرئيسيين. ويتعين على

الشركات الكونغولية شبه الحكومية، مثل غيكامالينج، وميبا، وأوكيمو، الإفصاح عن هويات شركائها في المشاريع المشتركة في كل مجال من مجالات الامتياز. (للاطلاع على أسماء الشركات المستفيدة من الامتيازات، التي لم تفصح بعد عن هويات مستثمريها، في محافظتي كتانغا وكاساي الشرقية، انظر المرفق الثالث).

٣ - الامتيازات المتنازع على ملكيتها

١٣٥ - كان البنك الدولي هو الوكالة الرئيسية، من بين المنظمات المتعددة الأطراف العاملة في مجال إعادة تعمير قطاع التعدين بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي حاولت توفير الدعم لإيجاد حلول للمشاكل النابعة من التنازع على الملكية. وخصص البنك لهذا الغرض مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار، لتأسيس لجنة تقييم ومنحها ولاية لمدة ٣ أشهر. وتتألف هذه الهيئة من ١٥ عضواً، جميعهم من الشخصيات القانونية الكونغولية، جرى تعيينهم في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لكن اللجنة لم تبدأ عملها حتى الآن - بعد مرور ٨ أشهر على عملية التعيين. فبالإضافة إلى التمويل الإضافي المطلوب توفيره من قبل الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تحظى اللجنة بتأييد وزارة التعدين.

١٣٦ - وبينما أعد السجل العقاري لعمليات التعدين الوثائق المتعلقة بـ ٤٠ حالة من الامتيازات المتنازع عليها (انظر المرفق الثالث)، فإن وزارة التعدين لم تحل إلى رئيس اللجنة، السيد غيرارد بالاندا ميكوين لليل، سوى أربع حالات فقط، حتى الآن. ويحاول فريق الخبراء أن يتلمس من وزارة التعدين أسباب تأجيل إحالة الحالات الـ ٣٦ المتبقية.

٤ - التشكك في نزاهة صادرات الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣٧ - من شأن وجود جوانب قصور عديدة، في مجالات الإجراءات المتعلقة بالإنتاج والإجراءات الإدارية، أن يجعل نظام تصدير منتجات الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة تهالك. إذ لا يستطيع التجار أو المشترون أو المستخدمون النهائيون، على حد سواء، التأكد من أن الشحنات المعروضة عليهم تأتي من جهات بائعة مشروعة. ولا يوجد أيضاً ما يضمن أن شراءهم للمعادن الثمينة والأخشاب، وغيرها من منتجات الموارد الطبيعية الأخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لن يؤدي إلى إثراء منتهكي حظر الأسلحة بصورة غير مباشرة.

١٣٨ - وقد أجرى فريق الخبراء تحقيقات في حالة السيد أندريه نزومونو باليندا، المقيم في الدانمرك والذي يعرض للبيع على الإنترنت كميات من البيروكلور والذهب والكوتان والماس والزيرونيوم. وتبين من الفاتورة المبدئية لعقد شراء تضمنه عرض أكثر تفصيلاً، أن مصدر

مادة البيروكلور هو جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما حدد السيد باليندا، عبر مراسلات أخرى، أن محافظة كيفو الشمالية هي المصدر.

١٣٩ - وكُشف كذلك عن أن السيد باليندا ليس سوى وكيل مبيعات، وأن البائع الحقيقي هو السيد باسكال زاغابي روبيكا، المقيم في ضواحي بروكسل. ولتسهيل بيع مادة البيروكلور، قام السيد روبيكا بنقل عينة من المادة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلجيكا، وأعدّها للفحص بواسطة المشتريين المحتملين. وما أن تأكد وصول هذه العينة إلى بلجيكا، حتى طلب فريق الخبراء إلى السلطات البلجيكية المساعدة على تحديد ما إذا كان السيدان باليندا وروبيكا يعرضان مادة البيروكلور للبيع بصورة مشروعة.

١٤٠ - ونتيجة للنزاع على حقوق الامتياز في منجم البيروكلور الوحيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبدو أنه لا المؤسسة الألمانية صاحبة الامتياز وهي Gesellschaft für Elektrometallurgie، ولا المؤسسة النمساوية صاحبة الامتياز وهي Krall Metals Congo Edith (Krall Consulting)، في وضع يسمح لهما بإنتاج البيروكلور أو تصديره. فالشركتان عجزتا طوال السنوات العشر الماضية عن القيام بإدارة منجم لويشي بصورة قانونية. وقد تلقى فريق الخبراء منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تقارير متكررة عن وجود مجموعات متمردة مرتبطة بلوران نكوندا تتخذ قاعدتها في موقع هذا المنجم. وقد أكد فريق الخبراء هذه الحقيقة مرة أخرى أثناء ولايته الحالية.

١٤١ - وقد أكدت شركتا Gesellschaft für Electrometallurgie و Krall Metals Congo لفريق الخبراء أنهما لم تأذنا لا للسيد باليندا ولا للسيد روبيكا أو شركته، كيميكون بتصدير البيروكلور المستخرج من منجم لويشي أو بيعه. وكلتا الشركتين لا تعرفان منشأ البيروكلور الذي يعرض السيد روبيكا بيعه.

١٤٢ - وهناك مصدر محتمل آخر، وهو السيد مودي ماكابوزا الذي يزعم أنه كلف بتولي المهام الإدارية، لم يفتح السلطات المعنية بشأن طرد القائمين بالاستغلال غير المشروع للمنجم أو منع استغلاله بصورة غير مشروعة. غير أن شركة Gesellschaft für Electrometallurgie أعلنت أن تعيين السيد مودي ماكابوزا "مديرا مفوضا" لم يكن بموجب إذن صادر عن اجتماع رسمي لحاملي أسهم شركة سوميكيفو. ولم تكن شركة Gesellschaft für Electrometallurgie على علم بنقل مكاتب شركة سوميكيفو.

١٤٣ - ونظرا لأن البيروكلور لا يمكن استخراجه إلا من مصدر واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الفريق كان قد أوضح في ولاياته السابقة أن منجم لويشي يستخدم لانتهاك الحظر المفروض، فإنه لا يستطيع أن يستبعد أن تكون حصيلة البيع من هذا المصدر - بما في

ذلك المحاولة التي اكتشفت في بروكسل - تحول إلى شراء أسلحة وذخائر أو بنود أخرى محظورة، أو أن بعض الأفراد المفروض عليهم جزاءات مالية من قبل الأمم المتحدة يشرون من وراء هذه المبيعات. وقد فتحت السلطات البلجيكية تحقيقا في هذا الموضوع بناء على طلب فريق الخبراء.

١٤٤ - وفي مذكرة مستقلة أبلغت شركة Gesellschaft für Electrometallurgie فريق الخبراء، عن طريق الحكومة الألمانية، أنها ما زالت تواصل عملية بدأت منذ سنة، لبيع حصتها في شركة سوميكيفو. وأبلغت السفارة الألمانية في كينشاسا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بذلك. وقد بدأت منذ ذلك الحين مفاوضات بشأن بيع تلك الأسهم.

باء - نظم مراقبة المعادن الثمينة

١٤٥ - كان فريق الخبراء قد اقترح في تقريره الأخير (S/2006/53)، إجراء "دراسة تجريبية لنظام متابعة معزز" من شأنه أن يفضي إلى تنظيم أفضل لصادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية من الموارد الطبيعية. ولكن، نظرا لعدم وجود ولاية بشأن هذا الموضوع، فقد اختار فريق الخبراء عدم مواصلة هذا الأمر. ومع ذلك، فقد اتصل عدد من الدول بالفريق مطالبين بإجراء المزيد من المناقشات التفصيلية حول هذه المسألة، أو لعرض المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التقنية.

١٤٦ - وبناء على هذه المناقشات، فإن الفريق يود مشاطرة المعلومات التالية: "كشفت الجوانب العلمية لهذا النظام عن تفاوت كبير في وجهات النظر. فبعض العلماء يرفض تماما فكرة "نظام البصمات" للمعادن الثمينة، فهم يزعمون أنه ثبتت استحالة وضع منهجية يعتمد عليها في هذا الصدد. بينما قام خبراء آخرون بدراسة هذا الموضوع باستفاضة ووصلوا إلى استنتاجات مختلفة إلى حد ما. فالعلماء في المؤسسة الاتحادية للعلوم الجيولوجية والمواد الخام في ألمانيا، على سبيل المثال يرون أن من الممكن النجاح في فرض نظام البصمات على الكولتان، بتكاليف كبيرة ومع تأخير يستمر عدة أسابيع فقط.

١٤٧ - ومع ذلك، فقد أعرب عدد من الحكومات عن اهتمامها بتحديد جدوى إنشاء نظام معزز للرقابة على المواد الطبيعية لما بعد فترة مشاركتها في المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينصب أحد المفاهيم المحتملة على مجرد النهوض بقدرة البلد على استغلال وتصدير مواردها الطبيعية بصورة سليمة من الناحية الإدارية. وفي أثناء تلك المناقشات، من المرجح أن تركز الأنشطة المحتملة في المستقبل على ثلاثة موضوعات، وهي:

(أ) جمع المعلومات عن جهود الحكومات والمؤسسات للنهوض بإمكانية متابعة المعادن الثمينة، واستعراض هذه الجهود مع الشركات من أجل توحيد هذه المعلومات، ليفضي ذلك في نهاية الأمر إلى وضع "أفضل الممارسات" التي يمكن أن تجذب دعما واسعا من القطاع الخاص.

(ب) جمع العلماء من المختبرات الرئيسية التابعة للحكومات والشركات، من أجل استعراض ومناقشة الجوانب الفنية لأهم النظم القائمة الواعدة، والنظم التي قيد الإعداد الآن، بهدف الوصول إلى "أفضل الممارسات" التي تحظى بتأييد واسع من وجهة نظر علمية.

(ج) استكشاف الشروط السياسية والإدارية لنظام فعال لمراقبة الموارد الطبيعية، بالتعاون مع ممثلي حكومة الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وقد تكون إحدى المسائل الممكنة هنا هي كيف ستستطيع حكومة الكونغو الديمقراطية أن تضمن الامتثال لهذه الشروط. وقد يود المجتمع الدولي أن يحدد احتياجات حكومة الكونغو الديمقراطية بدقة لكي تتحمل مسؤولية هذا الدور الرقابي. وينبغي أن تتمشى هذه الأمور مع الخطط الأبعد مدى التي يقوم بوضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإنشاء نظام للمراقبة.

جيم - خامات المعادن المشعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤٨ - من بين الجوانب الأخرى المخوفة بالمشاكل في الصناعات التعدينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهريب المواد المشعة. فالشحنات العديدة التي يتم ضبطها في منطقة أفريقيا الوسطى لا تترك أي شك في أن استخراج هذه الشحنات وتهريبها لا بد أن يكونا نتيجة جهود منظمة، ولا بد أن هذه الأعمال غير القانونية تعطي عائدا ماليا مجزيا. ومن الواضح أيضا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - على أقل تقدير - تتغاضى عن هذه الأخطار، إذ أنها لا تحاول منع الوصول إلى أهم مواقع التعدين، ولا ترصد بدقة النشاط الإشعاعي للمعادن المصدرة (انظر الفرع "سادسا" أدناه).

١ - حوادث التهريب المبلغ عنها

١٤٩ - أثناء التحقيق في التهريب المزعوم للمواد المشعة، علم فريق الخبراء أن هذه الحوادث أكثر كثيرا مما يقال. فطبقا لما ذكره خبراء كونغوليين في المواد المشعة، فإن أجهزة أمن الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صادرت أثناء السنوات الست الماضية أكثر من ٥٠ صندوق تحتوي على اليورانيوم أو السيزيوم في كينشاسا وما حولها. وكانت آخر شحنة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما صادرت حاويتين تحتويان على أكثر من ١٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم غير المشع - ٢٣٨ واليورانيوم - ٢٣٥.

١٥٠ - وردا على طلب فريق الخبراء الحصول على معلومات، قدمت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بيانات محدودة عن أربع شحنات صودرت خلال السنوات العشر الماضية. وللأسف فإن الحكومة اختارت عدم تقديم معلومات لا عن كميات الشحنات المصادرة ولا عن طريقة التهريب بالتحديد. وبالنسبة للشحنة الأخيرة التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لم تترك حكومة تنزانيا على الأقل، شكاً في أن اليورانيوم كان منقولاً من لوبومباشي بطريق البر إلى جمهورية تنزانيا المتحدة عبر زامبيا. ولم تصل المحاولات التي بُذلت مع الانتربول لمعرفة منشأ الشحنة على وجه التحديد إلى نتيجة حاسمة.

مواصفات المواد المشعة	مكان المصادرة	تاريخ المصادرة
خام اليورانيوم العادي (يو-٢٣٨)	دار السلام	٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٦
سيزيوم - ١٣٧	دار السلام	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧
يورانيوم - ٢٣٨ وراديوم ٢٢٦ (١ - ٢٢٦)	دار السلام	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
يورانيوم - ٢٣٨	دار السلام	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

٢ - المصادر المحتملة للمواد المشعة

١٥١ - يقع منجم شينكولوبوي وسط حزام استخراج اليورانيوم الذي يمتد بطول ٤٠٠ كيلومتر من جنوب لوبومباشي إلى كالونغوي، غربي كولونيزي. وعلى امتداد هذا الحزام يوجد الكثير من الرواسب الأخرى لليورانيوم وغيره من المواد المشعة. ومع ذلك، فإن التركيزات المرتفعة لرواسب اليورانيوم في شينكولوبوي هي وحدها التي ظلت تجذب اهتمام رجال الصناعة والتعدين عادة. أما في أغلب المواقع الأخرى، فقد ظل استخراج الكوبالت والنحاس أكثر إداراً للربح.

١٥٢ - كما سبق أن ذكر في الفقرتين ١٠٨ و ١٠٩ من الوثيقة S/2005/53، فإن فريق الخبراء علم أن مرسوماً رئاسياً صدر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يحظر ممارسة جميع الأنشطة الحرفية في منجم شينكولوبوي السابق. وقد توقف النشاط الصناعي في هذا الموقع بالفعل في عام ١٩٦١، ووضعت بلاطات أمنيّة ضخمة فوق الجدران لمنع أي محاولة للدخول إلى داخل المنجم الذي تنطلق منه إشعاعات قوية. ورغم ذلك، فبعد انقضاء أشهر قليلة على صدور المرسوم الرئاسي، انهارت أجزاء من المنجم القديم في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقضت على ثمانية من عمال المناجم وأصاب ١٣ آخرين. ومع مرور السنوات قام بعض عمال المناجم - دون مراعاة لسلامتهم - بكسر البلاطات الخرسانية التي كانت تغطي جدرانها لكي يقوموا باستخراج الكوبالت واليورانيوم منه.

٣ - زيارة شينكولوبوي

١٥٣ - قام فريق الخبراء، أثناء ولايته الحالية، بزيارة منجم تشينكولوبوي السابق، الذي يقع على مسافة ١٢٠ كيلومترا شمال غربي لوبومباشي وصحب الفريق في هذه الزيارة أحد الجيولوجيين، وكان مجهزا بعدد غير لتقدير الأخطار الصحية المحتملة بصورة أفضل. وعلى الرغم من أن الوصول إلى موقع المنجم وما تبقى منه من هياكل أمر صعب بسبب كثافة الغطاء النباتي المحيط به، لم يجد فريق الخبراء صعوبات كبيرة في قيادة مركباته الرباعية الدفع حتى موقع المنجم. وعلى طول الطرق المؤدية إلى المنجم، شوهده العشرات من الناس يقومون إما بقطع الأخشاب على نطاق ضيق أو يمارسون الزراعة. ولم يكن أي منهم فيما يبدو، مدركا للمخاطر الصحية المحتملة.

١٥٤ - وهذا الجهل لا يثير الدهشة، إذ يبدو أن الموقع برمته قد ترك من دون أدنى إجراءات تحذيرية. فليست هناك أي حواجز، أو حتى لافتات تحذيرية بسيطة ولم تبذل دورية الشرطة التي التقى بها فريق الخبراء بالقرب من المنجم أي محاولة لتحذير القرويين الذين كانوا بجانبها. وعلم الفريق من مقابلات أجراها مع عدة مجموعات من سكان الريف المحليين ورجال الشرطة، أن هناك سبع قرى لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن المنجم يسكنها أقل من ١٠ ٠٠٠ نسمة في مجموعهم.

١٥٥ - وقد أظهرت جميع قياسات الإشعاع بالقرب من موقع المنجم مستويات إشعاع مرتفعة تتراوح بين ١ و ٥ ميكرو سيفرل في الساعة. والتعرض لفترة طويلة لهذه المستويات - وهو ما قد يحدث لو كانت بيئة العمل اليومية - ملوثة، يعد خطرا على الصحة. أما عند موقع المنجم الفعلي، فقد كانت مستويات الإشعاع تتراوح بين ٥ إلى ٢٠ ميكرو سيفرل في الساعة. ولكن، عند أطراف الحفر الكبيرة التي تُركت بها مواد مستخرجة، أظهرت قياسات عديدة أن حجم الإشعاعات كان فوق ٢٠ ميكرو سيفرل في الساعة، بينما وصلت هذه القياسات في المكان الواقع بين كتلتين كبيرتين من الرواسب المستخرجة إلى ٥٥,٨ ميكرو سيفرل في الساعة. ونظرا لأن فريق الخبراء لم يكن مزودا بسترات واقية، فإنه لم يقترب من مداخل التعدين التقليدي التي ما زالت موجودة.

١٥٦ - ولم يلاحظ فريق الخبراء أي عمليات تعدين تقليدية يوم الزيارة. ومع ذلك فإن العديد من الأفراد التي تمت مقابلتهم، بما في ذلك أحد رجال الشرطة ومساعدوه أكدوا أن هناك أنشطة تعدين تقليدية تجري الآن في شينكولوبوي. واتفق جميع الأفراد الذين جرت مقابلتهم على أن رجال شرطة المناجم المحلية والوكالة الوطنية للاستخبارات، لا يشجعون أنشطة التعدين فحسب، بل ويتقاضون رسوما ممن يقومون بها.

١٥٧ - وتأتي هذه الملاحظات في تناقض صارخ مع التأكيدات التي حصل عليها فريق الخبراء من المسؤولين في وزارة المناجم والوكالة الوطنية للاستخبارات. حيث أكد هؤلاء للفريق أن المنجم مؤمن ولا تمارس فيه أي عمليات تعدين تقليدي.

دال - التوصيات

١٥٨ - لكي تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من حماية تجارتها في الموارد الطبيعية وتنظيمها بصورة أفضل، ينبغي تشجيعها على طلب المساعدة من المجتمع الدولي في وضع نظام لمراقبة هذه الموارد الطبيعية. ويمكن التماس الدعم التقني والمالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات الوطنية للمناجم، واتحادات القطاع الخاص، وكذلك الشركات العاملة في استخراج الموارد الطبيعية وتجهيزها وتجارها.

١٥٩ - ثبت الآن بمنتهى الوضوح لفريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكثيرين غيرهما، الطابع المستشري والضار للصلة القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة وتمويل انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وبفضل جهود المجتمع الدولي والحكومة الانتقالية، صدرت الآن قوانين ملائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنظم استغلال الموارد الطبيعية على الوجه السليم. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي رغبته الآن في أن تعود الأمور إلى طبيعتها، وأن يحول دون حدوث أي انتهاكات جديدة لقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إرسال إشارة قوية إلى من يشكلون خطورة على السلام والأمن: لمدة سنة واحدة، ولمساعدة الحكومة الجديدة في سعيها إلى فرض الاستقرار وتشجيع استغلال الموارد الطبيعية وتجارها بصورة قانونية، بإمكان مجلس الأمن الآن أن يعلن أن جميع أنشطة الاستكشاف والاستغلال والتجارة غير القانونية في الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل يستوجب فرض جزاءات عليه. ويجوز إضافة من يقومون بهذه الأعمال إلى قائمة الأفراد والهيئات الخاضعة للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١٣ و ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

سادسا - الجمارك وحركات الهجرة

١٦٠ - أثبت الفريق، فيما يتعلق بالجمارك والهجرة، خلال ولاياته الأخيرة مدى انتشار الغش وسهولة اختراق الحدود في شرق الكونغو. وهذه الحالة التي تسهل التحركات غير المشروعة للأسلحة عبر هذه الحدود هي من فعل شبكات تستغل الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير مشروعة بتواطؤ وثيق مع الميليشيات التي تسود في هذه المنطقة. وتجري حالات الغش هذه أيضا بسبب ضلوع بعض السلطات الإدارية والعسكرية

في هذه العملية. ولوضع حد لهذه الحالة، أوصى الفريق بتعزيز سلطة الدولة على حدودها بإنشاء دائرة للجمارك والمهجرة والشرطة يعمل فيها أفراد أكفاء، وبأعداد كافية، ويكونون مجهزين جيدا وبإجراءات حديثة للإدارة.

١٦١ - وبناء على ذلك، شرع الفريق خلال هذه الولاية في تقييم التقدم المحرز في مجالي الجمارك والمهجرة. وتحقيقا لهذه الغاية، كان محاوروه الجهات التالية: مكتب الجمارك والرسوم، والمكتب الكونغولي للمراقبة، والمستشارين الاقتصاديين لدى السفارات، والسلطات الجمركية لرواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وبوروندي، فضلا عن سلطات الهجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركز الفريق تحقيقاته على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بوروندي وزامبيا وأوغندا ورواندا.

١٦٢ - واتصل الفريق بمنظمات دولية مثل: منظمة الجمارك العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من أجل دراسة طرائق تعزيز مراقبة حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الجمارك.

١٦٣ - ويتمثل الهدف النهائي في الحد من انتهاكات الحظر واسترجاع خزانة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإيراداتها الضريبية.

ألف - الحالة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - الجمارك

١٦٤ - يتبن من التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال هذه الولاية، لدى السلطات الجمركية والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أن التصدير غير المشروع للموارد الطبيعية ما زال مستمرا على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(أ) آليات الغش في مجال التصدير في كاتانغا

الغش المرتكب على مستوى التحليلات

١٦٥ - لا تُجرى التحليلات المخبرية أساسا سوى على الكوبالت والنحاس. وتُهمَل المعادن الأخرى خلافا للقوانين النافذة.

١٦٦ - **تعقب مسار المعادن.** لا تحترم الشروط المنصوص عليها بموجب القانون رقم ٢٠٠٢/٠٠٧ المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، المتعلق ببيانات أماكن الاستخراج والتحويل والتخزين. ولا يسمح القانون الجمركي بتصدير بعض المعادن ذات المحتوى الإشعاعي الكبير إلا بعد معالجتها محليا أو بعد الحصول على إذن مسبق من المجلس التنفيذي. غير أن وزارة المعادن تصدر أذونا خاصة لنقل عينات لأغراض التحليل في مختبرات أكثر تخصصا. وكثيرا ما تستخدم هذه الأذون للتمكن من الالتفاف على القوانين بتصدير خامات محولة إلى أشابة أو مركزة ذات محتويات ضعيفة. وتجري إذابة الفلزات المسروقة مثل الأسلاك الكهربائية (النحاس) وتصدر على شكل أشابة معادن مستخرجة منذ وقت قصير.

١٦٧ - **تزوير الوثائق.** تشكل إعادة استخدام الوثائق الجمركية، وطلبات تحميل الشحنات العاجلة المؤرخة بتاريخ سابق، وشهادات التحليل المزورة، الخدع التي يستخدمها المحتالون وتمثل الطرائق السائدة في تزوير الوثائق على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٨ - وزار الفريق المعبر الحدودي كاسومباليسا، وهو أهم معبر للشاحنات المتوجهة إلى زامبيا ويقع على بعد حوالي ٩٠ كيلومترا جنوب شرق لوبومباشي. وخلال الزيارة، شهد فريق الخبراء عددا من الأساليب الاحتيالية والإجرامية على الحدود لتصدير الموارد الطبيعية.

١٦٩ - وكثيرا ما تُرتكب هذه الأعمال الخداعية بالتواطؤ مع أفراد شرطة التعدين الاتحادية، وممثلي وزارة المعادن، ومسؤولي مختلف الوكالات التي تراقب الحدود وتشرف على تحصيل رسوم التصدير، فضلا عن ممثلي شركات التعدين، وشركات النقل، وسماسرة الشحن، وبعض شركات المعايير.

١٧٠ - ويتولد شعور قوي بأن ثمة إمكانية للإفلات من العقاب، بسبب الحرب الكلامية المستمرة بين الجماعات والأحزاب السياسية، التي ينحاز كل منها إلى عناصر فاعلة في القطاع الخاص، ووكالات إنفاذ القانون، وجماعات المجتمع المدني، وممثلي المصالح الأجنبية. ورغم أن هذه الصراعات تسفر عن هجمات ضد العناصر الإجرامية، فإن العديد من الاتهامات المغرضة تستهدف المؤسسات الأصلية والشرعية أيضا. ورغم هذه الملاحظات، تتفشى مخططات التصدير غير الشرعي وتقرن دائما بالفساد.

١٧١ - ويتمثل جانب آخر في الطريقة التي لجأ إليها الساسة والزعماء ذوو الأهمية الوطنية لاستغلال أنشطة التصدير المذكورة القائمة على الفساد من أجل تحصيل ما يمولون به الحملات الانتخابية خلال الموسم الانتخابي الحالي.

١٧٢ - ولاحظ فريق الخبراء أن الجهات الفاعلة التالية تجني فوائد من الصناعات الاستخراجية:

(أ) كثيرا ما يتعرض سائقو الشاحنات التي تنقل الخامات من مواقع التعدين إلى منشآت التنقية أو إلى الحدود للابتزاز بدفع ما يناهز ١٠٠ دولار، وذلك على يد أفراد شرطة التعدين، والشرطة الإقليمية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، فضلا عن جنود القوات المسلحة (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الأمن الرئاسي الخاص). ويقع هذه النوع من اللصوصية في نقاط التفتيش الرسمية وغير الرسمية المنتشرة على الطرق الرئيسية. وخلال رحلة أجريت مؤخرا من نواحي ليكاسي إلى لوبومباشي أثناء المساء وساعات الليل، لاحظ الفريق خمس نقاط تفتيش أوقفت بها جميع الشاحنات.

(ب) كثيرا ما تقوم الشاحنات التي تنقل المعادن إلى زامبيا بعبور الحدود خلال ساعات الليل رغم كون الجانب الكونغولي من الحدود مغلقا رسميا. وعلى ما يبدو، فإن جمارك وأفراد حدود زامبيا تسمح لهذه الشاحنات بعبور الحدود في بعض الأحيان، ويبدو أنهم يصدرون شهادات عبور لها مقابل مبلغ من المال.

(ج) استعرض فريق الخبراء الإقرارات الحدودية للشاحنات التي تنتظر عبور الحدود إلى زامبيا. ومن أصل ١٠ شاحنات، لم تظهر أربع شاحنات أي أختام مرقمة تشهد على منشأ الشحنة. وتبين الوثائق بوضوح أن كميات ونوعية خامات المعادن المصدرة المصرح بها غير صحيحة. وكثيرا ما تتضمن إقرارات المصدرين (أقل المحتويات قيمة - الإقرار مثلا بمحتوى النحاس فقط عندما تحتوي الخامات في الواقع على الكوبالت بالدرجة الأولى) من أجل تفادي التقدير الصحيح لرسوم التصدير. ويقدر أن خزانة جمهورية الكونغو الديمقراطية تخسر على هذا النحو، مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة من الإيرادات سنويا.

(د) يحتفظ فريق الخبراء في حوزته بقائمة تضم ٥٢ شركة وهمية استخدمت وما زالت أحيانا تستخدم لأغراض مخططات التصدير غير المشروع (انظر المرفق الخامس).

(هـ) لدى فريق الخبراء أيضا قائمة تضم ٤٤ شركة على ما يبدو أنها غير مسجلة على النحو الصحيح (انظر المرفق السادس).

١٧٣ - ومن العلامات الأخرى للأوضاع غير المنتظمة إلى حد كبير التي تحيط بتصدير المعادن الثمينة من إقليم كاتانغا الافتقار إلى نزاهة إجراءات المعايرة التي ينبغي أن تكون قائمة لكفالة سلامة الصادرات. ووفقا للتحقيقات التي قامت بها السلطات الكونغولية، صدرت شركة شيماف (Chemaf) خلال عام ٢٠٠٥ كميات كبيرة من المعادن الثمينة بدون

أي أذن. وبصورة أدق، فإن من بين المخالفات المزعومة التي ارتكبتها شركة شيماف وجود شهادات غير صحيحة بشأن النشاط الإشعاعي للخامات التي صدرتها الشركة.

١٧٤ - وجدير بالذكر أنه بسبب رواسب اليورانيوم المنتشرة على نطاق واسع على مقربة من موارد كاتانغا الهامة من الكوبالت والنحاس، فإن جزءا كبيرا من صادرات المعادن من هذا الإقليم سيُظهر حتما نسبة ما من النشاط الإشعاعي. ووضع إجراءات تحليل موثوق بها ليس في صالح الموظفين العاملين في مجال هذه الصادرات فحسب، بل أيضا في صالح المجتمع الدولي (انظر الفقرات ١٤٨ - ١٥٤).

١٧٥ - وتُجري حاليا عدة شركات للمعايرة تحليلات لمعادن من مختبرات لوبومباشي من حيث نوعيتها وكميتها ومستويات نشاطها الإشعاعي. ويقدر ما تكون هذه الأنشطة لفائدة سلطات مراقبة الحدود، يلزم بديها أن تكون الشركات التي تستخدمها الحكومة من أجل هذه الخدمة مستقلة بالكامل عن أي مصالح تجارية أخرى. ولا يعرف الفريق في هذا الصدد سوى شركتين، وهما تحديدا شركة (Alex Stewart International Congo (ASIC) وشركة Robinson International Afrique sprl اللتان استثمرتا أموالا في توفير ما يلزم من الموظفين والمعدات في لوبومباشي ومراكز التعدين الواقعة حولها، وتستطيعان ضمان الاستقلالية التامة. ويُزعم أن لابو لومومباشي (Labo Lubumbashi)، وهي شركة بدأت عملياتها منذ سنتين، تنتسب إلى أحد المسؤولين الرئيسيين في شركة شيماف. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠٥، مُنحت شركة ASIC عقدا لمعايرة جميع معادن التصدير من حيث الكمية والنوعية والنشاط الإشعاعي، غير أن بعض الساسة الوطنيين عملوا على تقويض هذا العقد، ونتيجة لذلك اضطرت هذه الشركة إلى الانسحاب. ويبدو أن شركة لابو لومومباشي مُنحت الآن هذا العقد. وإلى الآن قوبلت الجهود التي يبذلها فريق الخبراء للحصول على توضيحات من مالكي شركتي لابو لومومباشي وشيماف بالتجاهل. ويدرك فريق الخبراء أن وكالات الحكومة الكونغولية للتحقيق في الغش والأفعال السيئة الأخرى قد استهدفت في السابق شركة ASIC. غير أن الفريق لم يستطع التيقن من أن هذه الادعاءات أي أسس شرعية أو أنها بالأحرى وجه من أوجه الامتداد العشوائي للتنافس السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المستفيدون من الغش

١٧٦ - يطبق المشترون في زامبيا أسعار شراء أعلى من تلك المطبقة في السوق بالاستناد إلى قاعدة عدم التجانس (معادن ذات محتوى كبير من النحاس). ومن ثم يُفهم سبب توجيه جميع صادرات معادن كاتانغا إلى شامبيزي في زامبيا من أجل تخزينها ومعالجتها.

١٧٧ - وتستفيد الجماعات المسلحة من هذا الغش لأن علاقات متعددة تكشف عن أن ميليشيات مايي - مايي تستمد جزءا كبيرا من إيراداتها من الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية في كاتانغا من أجل شراء الأسلحة. ورغم أن جيديون، أحد أمراء حرب مايي - مايي، قرر تسليم نفسه لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بعض رجاله الذين لم ينضموا إليه مازالوا مسلحين ومازالوا يشكلون خطرا على عملية السلام.

١٧٨ - ويعتزم الفريق، خلال ولايته المقبلة، مواصلة تحقيقاته بهدف تحديد الصلات القائمة بين الاستغلال غير المشروع للموارد والاتجار بالأسلحة وتعقب مسار العمليات إلى المستفيدين الرئيسيين من هذا الاستغلال الاحتمالي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ب) في مقاطعة إيتوري

١٧٩ - يتجلى غياب الأمن في هذه المقاطعة بوجود القوى المتمردة فيها بأعداد كبيرة. وما زالت حالات الغش الجمركي التي يرتكبها هؤلاء المتمردون مستمرة بتواطؤ السلطات السياسية العسكرية والإدارية والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

١٨٠ - وتركز حالات الغش الجمركي المذكورة أساسا على قطاعات الخشب، والبن، والنفط، والموارد المعدنية. ويعد بيتر أوداغا، المعروف باسم "بيتر كريم"، القائد السابق لجهة القوميين ودعاة الاندماج، أحد العناصر الرئيسية التي تقوم بحالات الغش المذكورة. وتقع منطقته بالأساس في مثلث كواندروما- فاتاكي- نويا، الذي يقع بين غجوغو وإقليم ماهاجي القريب من بايدا في أوغندا.

١٨١ - ويرسل بيتر أوداغا بانتظام خشب وبن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا مقابل أسلحة وذخائر باستخدام الطرق البرية وأحيانا عبر بحيرة ألبرت. ولا تتجرأ جمارك منطقة ماهاجي وأرو وأريوارا على اعتراض أو مراقبة أو حجز هذه الشاحنات المحملة بالخشب خوفا من الانتقام.

١٨٢ - وخلال الولايات السابقة، قام الفريق بنفسه بتصوير شاحنات محملة بالخشب متوجهة نحو أوغندا. ولم تكن هذه البضائع مصحوبة بأي وثيقة تضيفي الصفة القانونية على عملية النقل هذه. وفي التقرير السابق، إشارة إلى أن دجاو، زعيم جبهة القوميين ودعاة الاندماج، كان قد أكد أيضا للفريق هذا البعد في عملية تهريب الأسلحة ونظام التمويل المسبق مقابل خشب إيتوري. وقد سبق أن أكد جميع هؤلاء المتمردون للفريق أن تهريب

الأسلحة أو التمويل المسبق لأنشطتهم مقابل الأخشاب يجري مع رجال أعمال أوغنديين، لا سيما بيتر كريم، وهو رجل عسكري ومقاوم يعمل في مجال الخشب الأوغندي في بايدا.

١٨٣ - وسيُجري الفريق، في إطار ولايته المقبلة، تحقيقات أكثر تعمقا بشأن حالات الغش والأعمال المذكورة التي ترزعزع الأمن والسلم في المنطقة دون الإقليمية.

٢ - الهجرة

١٨٤ - تؤكد المديرية العامة للهجرة في كينشاسا أن جميع الأفراد العاملين في الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يخضعون لمسؤولية السلطة المركزية ويتصرفون بخروج تام عن القانون حين يستخدمون أختاما لجوازات السفر ويبيعون التأشيرات. فالتمردون هم الذين قاموا بتعيين هؤلاء الأفراد أو استفادوا من وجودهم هناك.

١٨٥ - وهكذا يستطيع القادة المتمردون الاستفادة من حرية مطلقة في التنقل مثلما كان الشأن حتى عهد قريب بالنسبة لكاكوليلي الذي كان يعبر الحدود، في إيتوري، بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بكل حرية وفي ظل إفلات كامل من العقاب. ويستفيد أفراد آخرون، مثل أوزيا مازيو، الذي يرد اسمه على قائمة جزاءات الأمم المتحدة وأيضا بيتر أوغادا المعروف باسم "بيتر كريم"، المذكور آنفا، والعقيد علي، فضلا عن آخرين، من هذا القصور في مراقبة الحدود ليتنقلوا كيفما شاءوا دون أن يعترض سبيلهم أحد.

١٨٦ - وقد غادر إينياس مورواناشياكا، زعيم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية متوجها إلى ألمانيا، عبر أوغندا دون أن يعترض سبيله أحد على الحدود. وتثبت هذه الحالة تواطؤ بعض الأفراد من كلا جانبي الحدود.

١٨٧ - أبلغ الفريق، عند مروره لزيارة كمبالا بأنه تم اعتقال حوالي عشرة متمردين كونغوليين. وكان من الممكن إعاقة تنقلات هؤلاء عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية لو كانت مراقبتها أكثر فعالية.

باء - جهود السلطات الكونغولية لاستعادة السيطرة

١٨٨ - يتطلب الوضع القائم على الحدود كما جرى بيانه تعزيز القدرات الجمركية من أجل وضع حد لعمليات الاتجار المشار إليها. وتبعا لذلك، اتخذ مكتب الجمارك والرسوم تدابير لإعادة هيكلة خدماته تشمل طرد مسؤولي المكتب المتورطين في عدة عمليات اختلاس في كاتانغا. واستدعي موظفو جمارك في إيتوري إلى كينشاسا وأوقف آخرون عن العمل على ذمة التحقيق. ووقع مكتب الجمارك والرسوم على إطار معايير المنظمة العالمية للجمارك.

ووقع أيضا على عقد مع شركة بيفاك الدولية لمراقبة جميع الصادرات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨٩ - ولم تُتخذ أية مبادرة في مجال الهجرة، إذ أن الموظفين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالوا يعملون على مسؤوليتهم الشخصية، بدون الخضوع لمراقبة سلطات كنشاسا.

جيم - التعاون الدولي

١٩٠ - كان على الفريق الاجتماع بمسؤولين من المنظمة العالمية للجمارك لتدارس الوسائل الكفيلة بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحسين نظام مراقبة حدودها. وستوفد المنظمة بعثة تقييم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتأكيد صحة انضمامها إلى إطار المعايير الخاص ب ١٤ منظمة. ومن المقرر إيفاد بعثات أخرى إلى المنطقة اعتبارا من بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٩١ - ويدرس البنك الدولي من ناحيته وسائل تحسين النظام المالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قطاع الجمارك.

دال - التعاون مع دول المنطقة

١٩٢ - لاحظ الفريق التنقلات المتكررة على الحدود بين إيتوري وأوغندا لزعماء الجماعات المتمردة الذين ترد أسماء بعضهم في قائمة الجزاءات التي وضعتها الأمم المتحدة. وكان الفريق قد وجه انتباهه أوغندا في إطار الولايات السابقة إلى استخدام أراضيها كقاعدة خلفية للجماعات المتمردة، بل إنه أشار إلى الجهود المبذولة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لإنشاء الحركة الثورية الكونغولية. وعند زيارة الفريق الأخيرة لكمبالا، كانت الحكومة قد اعتقلت لتوها متمردين من الحركة من بينهم كاكوليلي، الذي طرد في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وطلب الفريق الاجتماع هؤلاء المتمردين الذين كانوا قد اعتقلوا حديثا، لكن السلطات الأوغندية رفضت طلبه.

١٩٣ - ووقف الفريق بالحجة والدليل على وجود عدة متمردين كونغوليين في كمبالا، وسيواصل إجراء تحقيقات أكثر تعمقا بشأن أنشطة الأشخاص المشبوهين الآخرين.

١٩٤ - وزودت رواندا من جهتها الفريق بقائمة الواردات من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصادرات إليها، خلال الفترة التي تبدأ في عام ٢٠٠٦. غير أن الفريق ما زال ينتظر الحصول على قوائم تبين تنقل الأشخاص خلال الفترة نفسها.

هاء - توصيات

١٩٥ - يكرر الفريق توصياته السابقة بشأن تعزيز مراقبة الحدود، ويشجع الجهات المانحة على تعزيز قدرات الجمارك ودائرة الهجرة.

سابعاً - التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفريق الخبراء

١٩٦ - أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جديد في قراره ١٦٥٤ (٢٠٠٦) طلبه إلى جميع الأطراف وإلى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع عمل فريق الخبراء وكفالة توفير الإمكانية الفورية ودون عائق للاتصال بالأشخاص والحصول على الوثائق والوصول إلى المواقع مما يعتبره فريق الخبراء ذا صلة بتنفيذ ولايته.

١٩٧ - ورغم التحسن المتواصل الذي شاهده التعاون بين معظم دول منطقة البحيرات الكبرى، فإن التعاون بين أوغندا وفريق الخبراء ليس مرضياً، كما تدعو إلى ذلك الفقرة ٤ من القرار ١٦٥٤ (٢٠٠٦) والفقرة ١٩ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). ويرى الفريق أن أوغندا تتجاهل هذا الطلب الموجه من مجلس الأمن.

ألف - جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٩٨ - أدى قيام حكومة الكونغو الديمقراطية بتعيين منسقين معنيين بكل مجال من مجالات الخبرة إلى تيسير أعمال فريق الخبراء على العموم. ويشعر الفريق بالامتنان خاصة للسفير فالتين ماتونغول وأعضاء فريقه على دورهم التنسيق.

١٩٩ - ويسلم فريق الخبراء بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني بحكم طبيعتها من العجز خلال هذه المرحلة الانتقالية. ورغم ذلك، أحرز الفريق تقدماً في تحقيقاته بفضل التعاون الذي أبداه مكتب المستشار العسكري للرئيس، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة التعدين، ووزارة الطاقة، وسجلات التعدين، ومكتب الجمارك والرسوم والمكتب الكونغولي للمراقبة ووكالة الخطوط الجوية.

باء - رواندا

٢٠٠ - رحب فريق الخبراء خلال هذه الولاية بالتقدم المحرز في مجال التعاون مع حكومة رواندا. ويرى الفريق أنه تلقى دعماً أفضل في معظم المجالات من الحكومة ومراكز التنسيق الإدارية التابعة لها.

٢٠١ - ففي مجال الطيران المدني، ساعد تعيين مركز تنسيق في الحكومة الرواندية إلى حد كبير على جمع معلومات عن التحركات الجوية. والموقف المعلن للحكومة رواندا هو أنها ما زالت تعترض على تيسير التحقيق بشأن شركة الشحن الرواندية الخاصة Silverback Cargo Freighters. ويرى فريق الخبراء أنه سيستفيد في تحقيقاته من دعم حكومة رواندا ومساعدتها الحميدة في هذا المجال.

٢٠٢ - وفي مجال الجمارك وشؤون الهجرة، لا يزال الفريق في انتظار تسلم ما طلبه من وثائق هجرة.

٢٠٣ - وفيما يتعلق بالتحقيقات بشأن تعقب الأسلحة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتطبيق الجزاءات المالية، وعبور البيروكلور وغيره من الموارد الطبيعية وتخزينها، يرحب الفريق بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة رواندا لتزويده بمعلومات بهذا الشأن. ويأمل الفريق في أن يتواصل هذا التبادل للمعلومات ويتسع نطاقه خلال الولاية المقبلة مع اتخاذ رواندا نفسها مزيداً من الخطوات للتحقيق في هذه المجالات.

جيم - أوغندا

٢٠٤ - إن فريق الخبراء مضطر لأن يبلغ عن تدهور تعاون حكومة أوغندا المتواصل خلال هذه الولاية. ذلك أن السلطات الأوغندية لم تقم بـ "توفير الإمكانية الفورية ودون عائق لتيسير الوصول إلى الأشخاص والوثائق والمواقع التي يرى فريق الخبراء أن لها أهمية في تنفيذ ولايته".

٢٠٥ - وقدمت أوغندا بعض الوثائق تلبية لطلبات الفريق الحصول على معلومات، غير أن هذه الوثائق، رغم طولها، قليلاً ما تلي طلبات الحصول على معلومات محددة.

٢٠٦ - واجتمع الفريق بممثلين عن حكومة أوغندا بكامبالا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ويرى الفريق أن موقف الحكومة المعلن في هذا الاجتماع، والمكرر في رسائل لاحقة، استفزازي ولا مبرر له. ويود الفريق أن يؤكد من جديد أنه لم يتهم حكومة أوغندا في أي وقت من الأوقات بانتهاك حظر الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الفريق يحتاج في إجراء تحقيقاته إلى أن تقدم حكومة أوغندا أجوبة دقيقة في صميم الموضوع وفي الوقت المناسب على أسئلته فضلاً عن إمكانية الاتصال بالأشخاص المعنيين والحصول على الوثائق والوصول إلى المواقع المعنية.

٢٠٧ - ولم تفتأ حكومة أوغندا تبالغ في تقدير طلبات فريق الخبراء، والتقليل في الوقت نفسه من شأن قدراتها على تلبية هذه الطلبات. وهناك أمثلة عديدة على استراتيجية التضييل

الإعلامي منها ما يتعلق بالطيران المدني. ففريق الخبراء يعرب مجددا عن حاجته إلى الاطلاع على سجلات الحركة الجوية لمطار عنتيبي المدني وإمكانية الوصول إلى مطار عنتيبي العسكري. أما موقف حكومة أوغندا من هذه المسألة فهو أن على الفريق توجيه طلبه إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هذه التفاصيل بما أن طائرتها تستخدم هذا المطار بانتظام. ويود الفريق أن يؤكد مجددا أن عليه في إطار ما يجريه من تحقيقات أن يتعامل مع السلطات الحكومية المسؤولة عن المجالات التي يحقق بشأنها. وفي هذه الحالة بالذات، تعد البعثة أحد العملاء الكثر لسلطات الطيران الأوغندية، وليست مسؤولة عن جمع معلومات من هذا القبيل نيابة عن فريق الخبراء.

٢٠٨ - ويرى الفريق أن قدرته على إجراء تحقيقات في أوغندا اعتورها نقص شديد كنتيجة مباشرة لعدم تعاون الحكومة الأوغندية معه.

٢٠٩ - يرى الفريق أن على مجلس الأمن دراسة هذه المسألة بعناية، بما في ذلك إمكانية فرض تدابير تقييدية على حكومة أوغندا في حال واصلت عدم تعاونها مع الفريق في أداء ولايته.

دال - العلاقات الإقليمية والدولية

٢١٠ - استطاع فريق الخبراء أيضا زيارة جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي. وكان التعاون الذي أبدته الدولتان مرضيا أيضا.

٢١١ - وواجه فريق الخبراء مرة أخرى خلال هذه الولاية صعوبات في أعماله المتعلقة بتعقب حركة الأسلحة دوليا. فعند التحقيق بشأن شحنات الأسلحة من البلدان المنتجة إلى المستعملين النهائيين، كثيرا ما تبرر البلدان المنتجة ووكلاء الشحن منع تزويد الفريق بما يطلبه من معلومات بالقيود التي تفرضها سرية المعاملات التجارية. وبدورها، تبرر البلدان العميلة المتورطة في المعاملات نفسها عدم استطاعتها تلبية نفس الطلبات للحصول على معلومات بشواغل الأمن الوطني.

٢١٢ - ويعتزم فريق الخبراء مواصلة زيارته إلى البلدان المنتجة للأسلحة لاستيضاح إجراءات الوسم والشحن حتى تساعد هذه البلدان في التحقيقات التي يجريها بشأن الاتجار بالأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

ثامنا - الامتثال للجزاءات المالية وحظر السفر

٢١٣ - وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، على قائمة من الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير مفروضة بموجب الفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد تقرر: "مطالبة جميع الدول بأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع جميع الأشخاص الذين تعتبرهم اللجنة مخالفين للتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء" وأن: "تجمد جميع الدول فوراً (....) الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأفراد الذين تحددهم اللجنة (.....) أو التي تكون في حوزة كيانات أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي أشخاص تقرر اللجنة أنهم يعملون باسمهم أو بناء على توجيهاتهم، و (.....) أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال، أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى، لأولئك الأشخاص أو الكيانات أو لفائدتهم، بواسطة مواطنيها أو بواسطة أشخاص يوجدون في أراضيها".

٢١٤ - لاحظ فريق الخبراء أن هذه التدابير لم تنفذ على نحو متسق في منطقة البحيرات الكبرى. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كتب الفريق إلى جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى وألمانيا، يطلب معلومات عن امتثالها لجزاءات الأمم المتحدة الأنفـة الذكر. ولم تستجب سوى ألمانيا لهذا الطلب، وفعلت ذلك فوراً. وتعتبر قضية انتهاك حظر السفر الذي فرضته الأمم المتحدة من قبل الدكتور إينياس مورواناشياكا، التي يتناولها هذا التقرير، أحد أمثلة كثيرة توضح ضعف تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء في المنطقة. وهذه الجزاءات لم تنفذ إلا حين غادر الدكتور إينياس مورواناشياكا المنطقة، ووصل إلى أوروبا، فاعتقلته السلطات الألمانية، التي أبلغت لجنة الجزاءات بما اتخذته من إجراءات.

٢١٥ - على الرغم من أن الفريق لم يتسلم معلومات من حكومات منطقة البحيرات الكبرى عن التدابير المتخذة ضد أشخاص أو كيانات خاضعة للجزاءات المذكورة أعلاه، فقد قدمت الملاحظات التالية خلال تحقيقاتها في هذا المجال:

اسم العائلة	الاسم الأول	الوضع الراهن
بوامبالي	فرانك كاكوليلي	اعتقل في أوغندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لانتهاكاته المتعلقة بتأشيرات السفر. ووضعه الراهن غير معروف للفريق، ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى هذا الشخص رغم أنه طلب ذلك من حكومة أوغندا.

اسم العائلة	الاسم الأول	الوضع الراهن
كاكوفو باكاندي	جيروم	لم يبلغ الفريق عما إذا كانت إجراءات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتخذت إجراءات لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
كاتانغا	جيرمان	في السجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم يبلغ الفريق عن أي إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
لوبانغا	توماس	في السجن في لاهاي. لم يبلغ الفريق عن أي إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
ماندرو	كاوا بانغا	في السجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم يبلغ الفريق عن إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
مبانو	دوغلاس	حالياً في غوما، كيفو الشمالية، جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم تبلغ سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن إجراءات اتخذتها ضد هذا الشخص. وقد لاحظ الفريق أيضاً أن شركته وطائراتها ما زالت تمارس أعمالها في انتهاك للجزاءات المالية المفروضة عليه. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء من الفريق قابلوا هذا الشخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جيزيني في رواندا.
موداكومورا	سيلفستر	حالياً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم تبلغ سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أي إجراءات اتخذتها ضد هذا الشخص.
مورواناشياكا	الدكتور إينياس	اعتقل في ألمانيا بعد انتهاكه لحظر على السفر ثم أطلق سراحه بكفالة. لم يتسلم الفريق أي معلومات من حكومي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشرح المساعدة التي تلقاها لدى سفره من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوروبا عبر أوغندا. ولا تزال السلطات الألمانية تحقق في المسألة، وقد أجرى فريق الخبراء مقابلة مع هذا الشخص.
موتيبوتسي	جول	حالياً في رواندا. تبقى السلطات الرواندية المسألة قيد نظرها. لم ترد أي تقارير عن إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذا الفرد.
نغودجولو	ماتيو، كوي	لم تبلغ أي دولة في منطقة البحيرات الكبرى عن أي إجراءات اتخذتها ضد هذا الشخص.

اسم العائلة	الاسم الأول	الوضع الراهن
نجاو	فلورييرت	في السجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم تبلغ جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أي إجراءات اتخذتها لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
نكوندا	لوران	يوصل أنشطته التمردية في كيفو الشمالية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم تبلغ سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أي إجراءات اتخذتها ضد هذا الشخص.
نياكوني	جيمس	يوصل أنشطته التجارية في آرو، جمهورية الكونغو الديمقراطية وأروا، أوغندا. لم تقدم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أي تقارير عن أي إجراءات اتخذت ضد هذا الشخص. ولم تبلغ السلطات الأوغندية عن أي إجراءات اتخذت ضد هذا الشخص، ولكنها لعبت دور حلقات الوصل لرسائل الشكوى التي أرسلها إلى لجنة جزاءات الأمم المتحدة.
أوزيا مازيو	ديودون	في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويواصل أنشطة تجارية عابرة للحدود في أوغندا. لم يبلغ إلى الفريق عن أي إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أو سلطات أوغندا لضبط أي أصول يمتلكها هذا الشخص.
تاغاندا	بوسكو	لم تبلغ أي دولة في منطقة البحيرات الكبرى عن أي إجراءات اتخذتها ضد هذا الشخص.
كل شيء من أجل السلام والتنمية (منظمة غير حكومية)		يوصل هذا الكيان عمله في كيفو الشمالية. لم يبلغ الفريق عن أي إجراءات اتخذتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضبط أي أصول تمتلكها هذه المنظمة غير الحكومية. وقد أرسل الحاكم يوجين سيروفولي رسالة مطولة دفاعاً عن هذه المنظمة.

٢١٦ - لقد تبين لفريق الخبراء أن الإخفاق في تنفيذ الجزاءات المالية وحظر السفر ليس مقصوراً على القائمة الواردة أعلاه. ويظهر القسم المالي من هذا التقرير كيف أن الأفراد الذين فرضت عليهم جزاءات مالية وحظر السفر من قبل لجان أخرى تابعة للأمم المتحدة يسافرون بحرية إلى منطقة البحيرات الكبرى ويمارسون أنشطتهم التجارية فيها، وخاصة في قطاع الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تاسعا - التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء

٢١٧ - يواصل الفريق إقامة علاقة وثيقة وتبادل مثمر للمعلومات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه الولاية، قدم الفرع G2 وجميع الأقسام الموضوعية معلومات ثمينة إلى الفريق وساعدته كثيرا في بحوثه. وقد أثبتت مراكز الاتصال في مقر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مكاتبها عبر المنطقة أهميتها الأساسية في مساعدة الفريق من حيث متطلباته الموضوعية والإدارية.

٢١٨ - يقر فريق الخبراء بأنه في فترة الانتخابات، بأن متطلبات البعثة كثيرة بينما مواردها محدودة. ويود الفريق أن يثني على البعثة ليقظتها المتواصلة، ويؤكد مجدداً الدور الجوهري الذي تلعبه البعثة ولجنة الجزاءات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء كآليات رصد في النظام ثلاثي الركائز لخطر الأسلحة المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عاشرا - ظروف عمل فريق الخبراء

٢١٩ - يود الفريق مجدداً أن يعبر عن خالص شكره لموظفي الأمانة العامة لما قدموه إليه من دعم ومشورة خلال ولايته. ففي حالات كثيرة بذل هؤلاء الأشخاص كل ما في وسعهم وأكثر لتيسير عمل الفريق.

٢٢٠ - ولا بد أن يكرر فريق الخبراء قوله بأن قدرته على القيام بالتحقيقات تتوقف على كفاءة آليات الدعم المقدمة إليه والزمن الذي ينفقه وهو يعمل في الميدان. خلال هذه الولاية وتلك التي سبقتها، لم يكن لدى الفريق الوقت الكافي لتنفيذ تحقيقاته. وخلال الولايتين الأخيرتين كان لدى الفريق فترة ٩ أسابيع وما بين ٧ و ٩ أسابيع على التوالي في الميدان. وما بين العمل الميداني في الولايتين المتتابعتين هناك فجوة مدتها ثلاثة أشهر على الأقل. وبسبب هذا التأخير، تصبح المعلومات بالية، وغالباً ما تضيع المصادر أو الاتصالات. لذلك يقترح الفريق أن تتلقى الأمانة العامة القدرة المالية والإدارية في الوقت الملائم لدعم الفريق في جهوده.

٢٢١ - يحتاج الفريق إلى فترة لا تقل عن ٣-٤ أشهر من التحقيقات الميدانية حتى ينجز ولايته على النحو الصحيح. ومن الناحية المثالية، وحتى يتم استخدام الموارد بفعالية أكبر، يجب أن يتسنى لفريق الخبراء أن يطيل فترة عمله الميداني إلى أقصى حد وأن يخفض من فترات التأخير فيما بين الولايات المتتابة.

المرفق الأول

البلدان التي زارها الفريق

لأسباب أمنية لا يمكن إدراج بعض الأفراد الذين قدموا معلومات أو بيانات إلى فريق الخبراء في القائمة.

ألمانيا

الحكومة: وزارة الخارجية، وزارة التجارة

الأفراد: الدكتور إغناس مورواناشياكا

أوغندا

الحكومة: وزارة الخارجية

لبعثات الدبلوماسية: بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة

المنظمات: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المؤسسات: Airnavette

بلجيكا

الحكومة: وزارة الخارجية، الشرطة الاتحادية

المنظمات: منظمة الجمارك العالمية

بوروندي

الحكومة: دائرة الخطوط الجوية، وزارة المالية - مديرية الجمارك

المنظمات: عملية الأمم المتحدة في بوروندي

جمهورية تنزانيا المتحدة

الحكومة: هيئة الطيران المدني، مكتب الجمارك

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحكومة: مكتب الرئيس، المندوبية العامة للحكومة المكلفة بالاتصال ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزارة المناجم، وزارة المالية، وزارة الطاقة، مديرية الطيران المدني، دائرة الخطوط الجوية، المصرف المركزي للكونغو، لجنة التعمير والتنمية، وزارة الأمن الداخلي، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الحرس الجمهوري، مطار لومباشي الدولي، إدارة المقاطعة الشرقية، مكتب المستشار الخاص للرئيس، دائرة تسجيل الأراضي المنجمية

البعثات الدبلوماسية: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأفريقي، جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، ألمانيا، أنغولا

المنظمات: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير وليام ليسبي سوينغ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

المؤسسات: OKIMO, GLBC, Wimbi Dira Airline

جنوب أفريقيا

الحكومة: وزارة الخارجية، الشرطة الوطنية لخدمات علم التحقيقات الجنائية ووحدة التحليلات العلمية

المنظمات: معهد الدراسات الأمنية

المؤسسات: Anglo Gold Ashanti

رواندا

الحكومة: الممثل الخاص لديوان الرئيس، وزارة الخارجية، هيئة الطيران المدني، مكتب الجمارك والهجرة

البعثات الدبلوماسية: فرنسا، بلجيكا، بوروندي، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السنغال

المنظمات: منظمة الطيران المدني الدولي

فرنسا

الحكومة: وزارة الخارجية

المنظمات: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

كينيا

الحكومة: هيئة الموانئ

الجمهورية العربية الليبية

الحكومة: مصلحة الطيران المدني

الولايات المتحدة الأمريكية

الحكومة: وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية

البعثات الدبلوماسية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، رواندا، بوروندي،

الصين، جمهورية ترازيا المتحدة، الاتحاد الروسي، زمبابوي

المنظمات: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة

الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

المؤسسات: Alex Stewart (Assayers) Government Business Corporation

المرفق الثاني

قائمة بحوادث الطيران التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ آخر مهمة قام بها فريق الخبراء

- ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦: هبوط اضطراري بسبب أعطاب تقنية لحقت بطائرة من طراز PIPER PA 32-300 تابعة لشركة Rwenzori Airways في ليويي على محور بونيا آرو على بعد ٥٠ كيلومترا غرب دجيغو، وكان على متنها ثلاثة أشخاص (الربان وراكبان). ولحقت بالطائرة أضرار بالغة وأصيب الربان بجراح خفيفة.
- ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦: وقوع حادث في أفيا عند هبوط طائرة تابعة لشركة Aviation Sans Frontières، مسجلة تحت رقم OO-NRU، وكان على متنها أربعة أشخاص من بينهم ربانان. ولحقت بالطائرة أضرار مادية وأصيب بعض الأشخاص بجراح خفيفة.
- ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦: وقوع حادث في مبوجي مايي عند هبوط طائرة من طراز Antonov 12 مسجلة تحت رقم TN AGZ (جمهورية الكونغو) وتابعة لشركة Wimbidira Airlines، كانت قادمة من كنشاسا في رحلة شحن. وكان بالإمكان إنقاذ أفراد طاقمها الستة. غير أن الطائرة اندلعت فيها النار واحترقت الشحنة بأكملها.
- ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦: وقوع حادثة لطائرة تجارية صغيرة استأجرتها شركتها Vodacom لنقل معداتها وكان على متنها ثمانية أشخاص في مونغيه على أراضي لوبوتو على بعد ٢٥٠ كيلومترا من شمال كندو. ونجا من الحادثة شخصان من الثمانية الذين كانوا على متن هذه الطائرة التي تحطمت.
- ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقوع حادثة على علو ٦٠٠ ٣ مترا في جبال رويترزوري في ناحية أوغندا بالقرب من كاسيس على محور غوما بونيا، وكان على متن الطائرة ثلاثة أشخاص. وكانت الطائرة قد استأجرها برنامج الأغذية العالمي من شركة King Air Charter Services. ولم ينج أي منهم من الحادثة.

المرفق الثالث

كاساي الشرقية: تراخيص التنقيب والاستغلال

أرقام حقوق الامتياز	الشركات صاحبة الامتياز التي لا تكشف عن هوية أصحاب الأسهم الرئيسيين فيها أو كبار مديريها أو شركائها في المشاريع المشتركة
1093-1097, 1101-1107, 1121- 1129,1486, 1489, 1506-1513, 2369-2376, 2377	Southernera (Cayman Islands) Ltd
976-983, 1755-1756	Afmindex Limited
2306, 2309	Aubrey Mining Ltd.
720, 722-729, 737, 987-989, 1808, 1893, 1829-1854	BCM Congo Exploration SPRL
1503	Diamico sprl
2851, 2853-2854, 4020-4021	Diamond Industry Associates Limited
2516-2518	Jig Mining Exploration Limited
1249	Jig Mining RDC Limited
1260-1262	Krismat Financial Exploration SA
1211	Kwango Mines sprl
1258	Lovua Exploration SA
673	Nuru Accel sprl
1271-1273	Olympus Mining Corporation Ltd
558-559	Oshung Congo sprl
2926-2967, 4241	Redman Financial Limited sprl
1540-1542	Saminco Resources Ltd
4146-4148	Semco sprl
2817	Somilo sprl
785, 794, 797-800	W.B. Kasai sprl

كاساي الشرقية: تراخيص الاستغلال

أرقام حقوق الامتياز	الشركات صاحبة الامتياز التي لم تكشف عن هوية أصحاب الأسهم الرئيسيين فيها أو كبار مدبريها أو شركائها في المشاريع المشتركة
615	Exmico sprl
504	Exprom sprl
607-612, 629-636	Kabongo Development Company sprl
502	Luminaire du Congo sprl
506-510, 365, 368-371, 373-380, 383- 388, 390-394, 396, 400-401, 404-406, 411-412, 417, 419, 421, 431, 433-436, 438-445, 447-449	M.B.C. sprl
226	Midamines sprl
251-252	Miminco sprl
181-184, 253	Mincorp sprl
362	Sicco Khalil sprl
452, 455, 616-619	Sominex sprl
569-571	Terra-Z spril

كاتنغا: تراخيص التنقيب

أرقام حقوق الامتياز	الشركات صاحبة الامتياز التي لم تكشف عن هوية أصحاب الأسهم الرئيسيين فيها أو كبار مدبريها أو شركائها في المشاريع المشتركة
754, 759-763, 767-769, 774-779, 738- 741, 745-758, 975	Amercosa Exploration
868, 871, 873-877, 879, 884-891, 2685- 2700	BHP Billiton
3114	Bitmark Company sprl
1050, 1052, 1054, 1060, 1065, 1066, 1072, 1074-1077, 1079, 1089-1090, 1776, 2347-2362, 2808-2811	Gecamines sarl
4098-4104	Kasai Mining and Exploration
459-462	MDDK
2460-2464	Mimeci SA
2315-2316, 2318	Mondo Mining sprl
2203-2204	M.A.D. SA
4189-4197	Wamico sprl

كائنغا: تراخيص الاستغلال

أرقام حقوق الامتياز	الشركات صاحبة الامتياز التي لم تكشف عن هوية أصحاب الأسهم الرئيسيين فيها أو كبار مديريها أو شركائها في المشاريع المشتركة
643, 2606-2608	Comide
551	Comisa
527, 2603	CMSK
118-122, 360, 464-466, 481, 523-526, 528-532, 534-540, 544, 657-658, 660- 661	Gecamines
4632	Goma Mining
463, 468	KMC
2589	Mukondo Mining
662	Mumi
578	Ruashi Mining
533	SEK
495-496	SMKK
2604-2605, 663	SRM
101-102, 271, 330	Sodimco
4725	Shituru Mining
591	Swamines
123, 159	Tenke Fungurume

المرفق الرابع

القضايا التي أحيلت إلى لجنة التقييم

I. Cas des titres réclamés (cfr Arrêté Ministériel n° 001/CAB.MINES-HYDRO/01/2003 du 25/01/2003)

1. AFRICAN MINERALS SPRL : - ZER XXXV/KL
- ZER XXXVIII/KL
- ZER XXIX/KL
- ZER XXX/KL
2. ANMERCOSA EXPLORATION CONGO :
- ZER XXIX/KL
- ZER XXX/KL
3. SOMIKIVU : Concession minière n° 192

II. Cas d'empiètement

1. Dossier PEPM 4736 de la Société ESIMO GROUP SPRL : Empiètement avec le P.E. 4904 de la Société ITURI GOLD MINING COMPANY ;
 - Dossier PEPM 4737 de la Société ESIMO GROUP SPRL : Empiètement avec le P.E. 4904 de la Société ITURI GOLD MINING COMPANY ;
 - Dossier P.E. 4904 de la Société ITURI MINING COMPANY : Empiètement avec les PEPM 4736 et 4737 de la Société ESIMO GROUP SPRL ;
 - Dossier P.E. 207 de la Société NAKOMINES : Empiètement avec le P.E. 4929 de Monsieur YONGO CARDOSO ;
 - Dossier P.E. 4929 de Monsieur YONGO CARDOSO : Empiètement avec les P.E. 207 et 209 de la Société NAKIMONES ;
 - Dossier P.E. 202 de la Société NAKOMINES : Empiètement avec le P.E. 4930 de Monsieur YONGO CARDOSO ;
 - Dossier P.E. 4930 YONGO CARDOSO : Empiètement avec le P.E. de la Société NAKOMINES ;

- Dossier P.E. 4943 de Monsieur NZAU : Empiètement avec le P.E. 2598 de la Société SAKIMA ;
 - Dossier P.E. 4948 de Monsieur NZAU : Empiètement avec le P.E. 2598 de la Société SAKIMA ;
 - Dossier P.E. 4731 de Monsieur MWANGACHUCHU : Empiètement avec le P.E. 76 de la Société SAKIMA ;
 - Dossier P.E. 4952 de la Société SOMIBAF : Empiètement avec le P.E. 4736 et 4737 de la Société ESIMO GROUP SPRL et le P.E. 4906 de la Société ITURI GOLD MINING ;
 - Dossier P.E. 4950 de la Société SOMIBAF : Empiètement avec la concession de l'OKIMO.
2. PEPM 570 de TERRA-Z et PEPM 511 de SUMBULA A KANZOV ;
3. P.E.620 de MUKEBA TSHIKALA et le PEPM n° 467 de Monsieur KOMBA KIONGEKA .

III. Cas d'octrois irréguliers (Dossiers de Mise en conformité et de transformation des territoires réunifiés).

1. SIHU sprl : PR 4824, 4827, 4828, 4829, 4830, 4832, 4833, 4834, 4835
4836, 4837 et 4838 ;
2. MASTERS sprl : 4839 et 4840 ;
3. REMEC sprl : 4739 à 4788 ;
4. TOP-FRIC sprl : 4841 à 4862

N.B. Titres octroyés pour 4 ans par l'Administration des territoires sous contrôle rebelle en violation des prescrits de la Loi Minière n° 081-013 du 02 avril 1981 qui fixe à 2 ans la durée de validité d'un Permis de Recherches..

قائمة الشركات الوهمية الاثنتين والخمسين

1. GOLDEN SLOTS SPRL
2. LA GENERALE D'APPROVISIONNEMENT « GENAP SPRL »
3. TRANSIMEX SPRL
4. PREMIERES ENTREPRISES
5. LA COMPAGNIE DE LUKUGA
6. AGRIANA SPRL
7. COENS SPRL
8. ARNO KATANGA
9. LUALABA COMPANY SPRL
10. MINEX SPRL
11. JABES PHARMACEUTIQUE
12. LUNA TRAVEL SPRL
13. LEANS PROJET SPRL
14. WESTLAND MINING CONSOLIDATED « WESMINCO SPRL »
15. KINGSMINE AND PETROLEUM COMPANY LIMITED
16. SOCIETE CONGOLAISE DES MINES
17. F.K. SERVICES SPRL
18. SOCIETE UBULIMU SPRL
19. SOCIETE DE TANTALITE
20. LA GENERALE CONGOLAISE DES SERVICES
21. CODECOM SPRL
22. THE KASWEKA'S TRADING SPRL
23. MADINI SPRL
24. HITECH ENTREPRISE SPRL
25. NEW BUSINESS CONSULTANCY "NBC SPRL"
26. QUANTUM LEAR AFRICA LIMITED
27. SOCIETE AGRICOLE COMMERCIALE ET DES SERVICES "SACS SPRL »
28. SHIVAN ENTREPRISE SPRL
29. EGOWATCH INTERNATIONAL PROTECTION SERVICES SPRL
30. GROUPE KANU'S & CIE SPRL
31. SOCIETE INDUSTRIELLE PAKEEZAM
32. KALOMBO TRACKER
33. TSHIAMAKA TRUST MINING
34. TRANSPORT EXPRESS CARGO
35. GROUPE A.A.R. SPRL
36. NZILO INVESTMENT
37. B.M.G. CONGO SPRL
38. GROUPE ABBA MINERAL MINING
39. LIBERTY MINING AND INVESTMENT

- 40.SOCIETE AFRONIDE SPRL
41. SOCIETE IMMOBILIERE ET DE COURTAGE
- 42.KYNOMAC SPRL
- 43.MANOIR SPRL
- 44.G.B. INDUSTRIEL SPRL
- 45.PROJET MUBUNDA
- 46.DRAGON BRITHERS
- 47.EC MINING
- 48.UMI
- 49.HUAN TONG INTERNATIONAL
- 50.GROUPE KBM
51. GRACO TRADING
- 52.ILGA MINING SPRL

المرفق السادس

حالة الشركات التي أبلغت شعبة المناجم في كاتانغا بأنها لا تحمل أرقام
سجلات تجارية وليست لها أي مركز قانوني

01. SOCIETE AGRICOLE ET DES SERVICES « SACS SPRL »
02. SOCIETE IMMOBILIERE ET DE COURTAGE
03. GB INDUSTRIEL SPRL
04. BWANA MUKUBWA MINING
05. PROJET MUBUNDA
06. UMICORE
07. DRAGON BROTHERS
08. ABDALAH
09. GROUPE FAUSTIN
10. A.V. MINES
11. E.C. MINING
12. U.M.I.
13. AFRITALIA
14. COBECO
15. MAISON KAMWA (STATION DDT)
16. GLOBAL MINERALS
17. HUAN TONG INTERNATIONAL
18. MUVULUKA
19. ENTREPRISE METALLURGIQUE DE LUBUMBASHI
20. MOMBO INTERNATIONAL
21. GROUPE PAUL EXPRES MINING
22. MKM CONSULT SPRL

23. JELUTRAF
24. GRAND CONGO
25. SOCIETE D'EXPLOITATION MINIERE INTERNATIONALE
26. KALODRDIA MINING
27. COGEX SERVICES
28. SOCIETE NEW SYSTEM
29. GROUPE KBM
30. LA FONDERIE CONGOLAISE DES MINES
31. YIMPING COMMERCE SPRL
32. CEPRODEV
33. FU YUAN MINING SPRL
34. GRACO TRADING
35. CONGO MINING COMPANY SPRL
36. MINERALS INVESTMENT SPRL
37. SUBIRA CONFORT SPRL
38. MAK MINING SPRL
39. ILGA MINING SPRL
40. SODICO
41. KAPAPA KAM SPRL
42. ABUCO MINING
43. KAPAPA KAM SPRL
44. ABUCO MINING